المكتبة الأزهرية

مخطوطة

كتاب الشوارق

المؤلف

إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين (الكوراني)

المؤلف

- وقف لله تعالى على مستحقه السيد محمد حسن والنظر لهم في ذلك.
- بلغ مقابلة وتصحيحا في مجالس آخرها ٢٨ جماد الأول ١٠٩٤ هـ.

البداية

شواذ الكتب

ابن حسن الحوراني الشروري ثم
ثم المدني كان الله له عنه
فيما له وبلغه آماله
آمين

ورق ٣٦

ورق ٧١

عن شانه النبي
ابن المرحوم ا
ابي القنوع الكر
عفي عنه امين
١١٦١

الشجرة تصوت الثالث

عنه رواه ابو داود

مرفوعا من حديث عمر رضي الله عنه ان ادم عليه السلام
قال لموسى انت موسى نبي بني اسرائيل الذي كلمك الله من
وراء الحجاب لم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه قال نعم
الحديث فانه صريح في ان الله تعالى هو الذي كلمه بلا واسطة
رسول لكنه من وراء الحجاب الظاهر بصوت الثالث وهو
عين الدليل على ان تلك الصوت مع كونها حجابا عين تجلي
الحق تعالى له مع بقاء التنزيه ثم الاية المذكور فيها النداء
لموسى عليه السلام شواهد لصحة ما روي عن وهب
ان موسى عليه السلام قال اني لاسمع صوتك الحديث
فان النداء الصوت كما في القاموس وفي صحيح البخاري عن
ابن مسعود رضي الله عنه اذا تكلم الله بالوحي سمع اهل السموات
شيئا فاذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا انه الحق الحديث
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري قال عبد الله بن
احمد في كتاب السنة سالت ابي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى
لم يتكلم بصوت فقال ابي بلى تكلم بصوت هذه الاحاديث
تروى كما جاءت وذكر حديث ابن مسعود وغيره انتهى
والشيخ الاشعري صرح في كتاب الابانة الذي هو اخر مصنفاته
بانه قايل بقول الامام احمد قال ونصدق بجميع الروايات
التي اثبتها اهل النقل من النزول الى سماء الدنيا وسايرما نقلوا
واثبتوا الخ وهذا قول باتباع مذهب السلف
من اجراء المتشابهات على ظواهرها مع التنزيه بليس
كمثله شيء وهو السميع البصير • وبالله التوفيق واليه المصير •

ومنها

هو الشيخ الاشعري قايل بقول الامام احمد الخ

والتابعين واتباع التابعين الذين هم خير [illegible] المعصوم على الجزم بالمتشابهات على ظواهرها مع التنزيه والاعتراف بالجهل بالكيف اي بوجه نسبتها اليه تعالى دليل واضح على ان ظاهر المراد من المتشابهات ما تعلق به العصمة وهو دليل على الجزم بعدم العلم من العقلي الدال على النقيض والدليل النقلي فانه سبحانه ليس كمثله شيء في عين كونه منصوبا اليه المتشابهات على ظواهرها فصح انه تعالى مع انه ليس كمثله بالذات بمكان من ان يعلم معنيين متضادين انه ان يتجلى لخلقه منها بحقيقتي الحكمة • وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد •

على قوله ومنها الي ومن تلك المواضع وهو ثانيهما الخ

• ومنها انا اوردنا كلام الاستاذ الجلال الدواني ان ظاهر عبارة الاشارات يشعر بان الصور العلمية قايمة بذات الحق تعالى

ان ظاهر عبارة الاشارات لابن سينا يشعر بان الصور العلمية قايمة بذات الحق تعالى لكن صرح ابن سينا في الشفا بنفي القيام حيث قال الخ وقلنا ليس في كلام الشفا تصريح بنفي القيام بذاته تعالى الخ والمفهوم من كلام الشفا نفي كون الصور العلمية اجزاء الانفي كونها قايمة بذات الحق تعالى وذلك لان ابن سينا بعد ان قال بل يفيض عنه تعالى صور المعلومات معقولة له تعالى الى معلومة له تعالى قال فبقي لك النظر في حال وجود تلك المعلومات حال كونها معلومة له تعالى انها اي المعلومات هل تكون موجودة في ذاته تعالى كالملوازم للحقة اي بطريق التبعية او يكون لها الخ

وقف على قوله وهو ثانيهما الخ الى قوله لملاصقة ممكن الوجود بواجب الوجود الخ

على قوله عرضت الصور الافلاطونية الخ اي في ذاته تعالى

ان تجلى الحق تعالى له عليه السلام لم يوضحه ما رواه ابو داود الخ

على عقل لزم الدور [illegible] قال ينبغي لك ان تجتهد جهدك في التخلص عن هذه الشبه وتحفظ ان لا تكثر ذاته ولا تبال بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ممكنية الوجود فانها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها انتهى ملخصا محررا والذي يفهم من هذا الكلام هو اختيار الاحتمال الثاني وهو ان تلك الصور موجودة في ذات الاول كاللوازم تلحقه لكونه تصدي للحجاب عما اورده عليه بقوله ولا تبال الخ ولم يتعرض للجواب عما اورده على بقية الاحتمالات وكلما كان مراده الاحتمال الثاني كان المراد بقوله منه غير ان تكثر في جوهره بها او تصورها في حقيقة ذاته بصورها بل نفيض عنها صورها معقولة ومنشا هذا الخطا جعل او بمعنى الواو وعبارة الشفاء هي كما فهمها المحقق الدواني تنفي الارتسام وعبارة الاشارات حيث قال تقرير شيء في شيء اخر وتقررها في المحل بالعقلية ظاهرها الارتسام لكن نفاه بقوله وكثرة اللوازم منه الذات مباينة لاتثلم الوحدة لانها اذا كانت مباينة مفاضة منه تعالى لا تكون مرتسمة فيه تعالى بل مفاضة منه تعالى فهذا القيد يستفاد منه

الا ان ما في الاشارات بميل ظاهره الى الارتسام وهذا هو [illegible] الذي ذكره المحقق الدواني نعم يلزم على الشيخ الارتسام على سبيل الالزام كما ذكره المحقق الطوسي لانه هو قائل بد بل يرد عليه وعلى الفارابي ايضا القول بالارتسام على ما اختاره المذهب ومنه احد الطعون عليهما على ما هو المشهور بين المتاخرين انتهى اقول تخطئة القول بنسبة القول بالارتسام الى ابن سينا ليس بصواب فان الارتسام مدلول عليه في كلامه لانه ذكر في الشفاء اربع احتمالات ثم ابطل ثلاثة كون ها اجزاء ومثلا افلاطونية ومرتسمة في عقل ونفس واختار كونها موجودة في ذات الاول كاللوازم تلحقه بدليل انه اجاب عما اورده عليه وهذا يوجب ان يكون او في قوله او تصور الخ بمعنى الواو واذ لو كان للتقسيم مرادا به نفي الارتسام لزم ان يكون مختاره احد الاحتمالين الباقيين واللازم باطل لانه ابطلها اما المثل الافلاطونية فقد ابطلها في فصل مستقل واما كونها في عقل ففي هذا المقام واذا بطلت الاحتمالات الثلاث لم يبق الا القول بالارتسام الذي تعرض للجواب عما يرد عليه فهو المراد في الشفاء كالاشارات فتوافقا قال المحشي اقول هذا خطا لان الشيخ ليس بقائل بارتسام الصور في الذات بل نفاه ولذا قال الاول انما يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان تكثر في جوهره بها او تصورها في حقيقة ذاته بصورها بل نفيض عنها صورها معقولة ومنشا هذا الخطا جعل او بمعنى الواو وعبارة الشفاء هي كما فهمها المحقق الدواني تنفي الارتسام وعبارة الاشارات حيث قال تقرير شيء في شيء اخر وتقررها في المحل بالعقلية ظاهرها الارتسام لكن نفاه بقوله وكثرة اللوازم منه الذات مباينة لاتثلم الوحدة لانها اذا كانت مباينة مفاضة منه تعالى لا تكون مرتسمة فيه تعالى بل مفاضة منه تعالى فهذا القيد يستفاد منه

الذي ذكره المحقق الدواني نعم يلزم على الشيخ الارتسام على سبيل الالزام كما ذكره المحقق الطوسي لانه هو قائل بد بل يرد عليه وعلى الفارابي ايضا القول بالارتسام على ما اختاره المذهب ومنه احد الطعون عليهما على ما هو المشهور بين المتاخرين انتهى اقول تخطئة القول بنسبة القول بالارتسام الى ابن سينا ليس بصواب فان الارتسام مدلول عليه في كلامه لانه ذكر في الشفاء اربع احتمالات ثم ابطل ثلاثة كون ها اجزاء ومثلا افلاطونية ومرتسمة في عقل ونفس واختار كونها موجودة في ذات الاول كاللوازم تلحقه بدليل انه اجاب عما اورده عليه وهذا يوجب ان يكون او في قوله او تصور الخ بمعنى الواو واذ لو كان للتقسيم مرادا به نفي الارتسام لزم ان يكون مختاره احد الاحتمالين الباقيين واللازم باطل لانه ابطلها اما المثل الافلاطونية فقد ابطلها في فصل مستقل واما كونها في عقل ففي هذا المقام واذا بطلت الاحتمالات الثلاث لم يبق الا القول بالارتسام الذي تعرض للجواب عما يرد عليه فهو المراد في الشفاء كالاشارات فتوافقا قال المحشي اقول هذا خطا لان الشيخ ليس بقائل بارتسام الصور في الذات بل نفاه ولذا قال الاول انما يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان تكثر في جوهره بها او تصورها في حقيقة ذاته بصورها بل نفيض عنها صورها معقولة ومنشا هذا الخطا جعل او بمعنى الواو وعبارة الشفاء هي كما فهمها المحقق الدواني تنفي الارتسام وعبارة الاشارات حيث قال تقرير شيء في شيء اخر وتقررها في المحل بالعقلية ظاهرها الارتسام لكن نفاه بقوله وكثرة اللوازم منه الذات مباينة لاتثلم الوحدة لانها اذا كانت مباينة مفاضة منه تعالى لا تكون مرتسمة فيه تعالى بل مفاضة منه تعالى فهذا القيد يستفاد منه

وجوده

الممكن الازلي الذي

لا ينال في الوقت المعين لوجوده بتعلق

لان المعدوم الازلي الذي هو متعلق

متعينا في نفس الامر للعلم الازلي ان متعلقه لا يزال ممكنا كل ما لا يتعين له في نفسه لا تعلق

دليلا على المعد[illegible] من ازلا متميز عندهم في نفسه مستعد في ذاته لوقوعه

في وقت معين والامكان معدوما صرفا والتعلق بين العاقل والمعدوم

الصرف محال بالضرورة فاطراف التعلقات الازلية معدومات متميزة

في انفسها منه غير وجود ذهني او خارجي وبهذا قال في شرح المواقف

الاضافة تتوقف على الامتياز الذي لا يتوقف على وجود المتمايزين لا في

الذهن ولا في الخارج انتهى واعلم ان لتعلم العلم اعتبارين احدهما

انه ليس غير الذات والاشياء المعدومة المتميزة ثابتة فيه بهذا الاعتبار

والثاني انه غير الذات وبهذا الاعتبار يتعلق بالاشياء لا بالاعتبار

الاول لان الاضافة تقتضي طرفين متمايزين ولا تمايز عند اعتباره

عين الذات فنفس الامر علمه بالاعتبار الاول وما في نفس الامر ما عليه

المعدومات في حد انفسها منه غير وجود ظلي ولا خارجي وبهذا يظهر وجه

ما نقله السيد قدس سره عن بعضهم في حاشية شرح التجريد ان التقرر الثبوتي

للماهيات قد يتصور لا في قوة مدركة انتهى فان العلم بالتعلق بالمعلومات

يكون كاشفا لها وعند اعتباره عين الذات لا اعتبار للتعلق المغاير للذات

فصح ان الثبوت في غير قوة مدركة واما عند المعتزلة فلانهم قايلون بثبوت

المعدوم الممكن في الخارج منفكا عن الوجود الخارجي واراد وا بالثبوت معنى

اعم من الوجود فالثابت يشمل الموجود والمعدوم المتميز في نفسه والاشتراك

ان المعدوم المنفك عن الوجود الخارجي اذا قيل يثبوته بالمعنى الاعم في الخارج

لم يصح ان يراد به وجوده في الاعيان لانه قول مشتاقض بل انما يصح ان يراد

به خارجية الاذهان الصادق على الثابت في نفس الامر بالمعنى السابق

منه غير وجود خارجي او ذهني اما الاول فلقولهم منفكا عن الوجود الخارجي

واما الثاني فلانهم لا يقولون بالوجود الذهني كما ذكره السيد قدس

في حاشيته شرح التجريد حيث قال في قول الشارح الاصفهاني

وكل ما ليس بموجود فليس بشئ فالمعدوم في الخارج سواء كان ممكنا او

ممتنعا ليس بشئ ومن نازع في هذا فقد كابر مقتضى عقله فان

العقل قاض بان المعدوم لا تقرر له في الخارج ما نصه وقيل

مذهب المعتزلة ان التقرر على ضربين تقرر الماهية في حد ذاتها وتقررها

بحيث يترتب عليها آثارها كاحراق النار وترطيب الماء فالاول

يسمونه ثبوتا ومقابله نفيا والثاني يسمونه وجودا ومقابله عدما و

قد يطلقون العدم على النفي ايضا ويجوزون اجتماع الثبوت مع كل واحد

من الوجود والعدم المقابل له فان اراد يعني الشارح بقوله المعدوم

لا تقرر له المعنى الاول فهو ممنوع ودعوى المكابرة مكابرة وان اراد المعنى

الثاني فهو مسلم وانما النزاع في المعنى الاول ولو ثبت ان المعنيين مع تغايرهما

مفهوما لا يجوز انفكاك احدهما عن الاخر لظهر بطلان مذهبهم لكنه لم يثبت

قال السيد فهذا القايل يزعم ان هذا التقرر للماهية قد يتصور لا في قوة مدركة

وان ذلك هو مذهب المعتزلة ثم يؤول ما قد سمعته منه بعض الفضلا

ان المعتزلة انما وقعوا في اثبات المعدوم في الخارج لتوهمهم الوجود الذهني

فهم يوافقون الحكماء في ان ثبوت الماهيات وتحققها على وجهين

لكنهم ينسبون الوجهين الى الخارج ويخصون الثبوت الذي لا يصدر به

عنها آثارها بالممكنات ولا يسمونه وجودا انتهى اقول التقرر في

الخارج ان كان تقرر الماهية في حد ذاتها فالخارج يراد به نفس الامر بالمعنى

السابق وان كان تقررها بحيث يترتب عليها آثارها فالخارج بمعنى الاعيان

الثبوت المعروض للعدم الازلى أن لى وآلوجود الخارجى للممكنات الا
حادث فانفكاك احد المعنيين عن الآخر واقع بلا شك فالخارج فى عليه
قول الشارح ان العقل قاض بان المعدوم لا تقرر له فى الخارج هو الخارج
بمعنى الاعيان وهو صحيح والخارج فى قولهم الماهيات المعدومة متقررة
فى حد ذاتها فى الخارج منفكا عن الوجود الخارجى هو الخارج بمعنى نفس
الامر بالمعنى السابق وهو ايضا صحيح لان المعدوم المحض لا يعرض له الوجود
الخارجى فظهر من هذا التقرير ان النزاع بين الاشاعرة والمعتزلة لفظى
يرتفع بتفسير الخارج وتفسير الثبوت • وبالله التوفيق ذى الملك و
الملكوت • ثم قولهم بان تقررها بحيث يترتب عليها اثارها هو
الوجود قول بان الوجود الخاص المتعين بمقتضى استعداد الماهية
المعدومة موجود فى الخارج واما الوجود المعدوم منه الاصل فهو الوجود
المطلق الذى هو عارض اعتبارى للوجود الخاص الموجود فى الخارج فما
اورد عليهم منه ان القول بثبوت المعدوم فى حال العدم ينفى المقدورية
لان الذوات ثابتة ازلية فلا تتعلق القدرة بالذوات انفسها والوجود
ولا بالوجود لزم ان لا يكون البارى قادرا على الممكنات غير وارد لانهم
صرحوا بان الوجود تقرر يترتب عليه اثارها فى الخارج وهو قول بان الوجود
الخاص موجود فتاثير القدرة فى جعل الوجود الموجود فى الخارج متعينا فى
الخارج بتعين آخر يقتضيه استعداد الماهية المعدومة الثابتة فى
نفس الامر وقد بسطنا الكلام فى تحرير الثبوت فى جلاء الفهوم فمن اراد

على قوله فظهر من هذا التقرير ان النزاع
بين الاشاعرة والمعتزلة لفظى يرتفع بتغيير
الخارج وتفسير الثبوت فعند المعتزلة
بان تقررها بحيث يترتب عليها اثارها الخ
فمرادهم بتقررها هذا هو وجودها فى
الاعيان وهو قول منهم بان الوجود
الخاص المتعين بمقتضى استعداد الماهية
المعدومة موجود فى الخارج واما
الوجود بمعنى الموجودية المعدود
من الاحوال الاعتبارية فهو الوجود
المطلق الذى هو عارض اعتبارى
للوجود الخاص الموجود فى الخارج
حيث كان عند المعتزلة الموجود
الخاص المتعين بمقتضى استعداد
الماهية المعدومة موجود فى
الخارج مما اورد عليهم غير
وارد الخ

بمعنى المعتزلة الماهيات المعدومة
متقررة فى حد ذاتها فى الخارج منفكا عن
الوجود الخارجى هو الخارج بمعنى نفس
الامر ولا شك ان المعدوم المنفك عن الوجود
الخارجى اذا قيل بثبوته فى الخارج بالمعنى
الاعم الشامل لنفس الامر والوجود فى الاذهان
لم يصح ان يراد بثبوته وجوده فى الاعيان
لانه قول متناقض بل انما يراد بثبوته فى
خارج الاذهان لانه خارج الاعيان فى
تصحيح قول على اثبات فى نفس الامر الذى
هو علم الله تعالى باعتبار عدم مغايرته للذات
الاقدس وهو ايضا صحيح لان المعدوم
المحض الذى لا تقرر له فى نفس الامر
بالمعنى المذكور لا يصح
ان يعرض له الوجود
الخارجى فظاهر الذى
لم يتقرر فيه فانه يصح
ان تتعلق الارادة باحداثه
فى الخارج الاعيان فعدمه تارة
بمعنى بل عدمه بالنسبة الى الوجود
فى الاعيان فافهم والله اعلم

معنى كون
الوجود له

التفصيل الثانى فليراجع و

هو الغالب اى مقتدر على اعدام العدم وسلب الماهيات ما تستحقه
بنفسها منه البطلان وكل شئ هالك الا وجهه انتهى ومن المعلوم ان اعدام
العدم وسلب الماهيات ما تستحقه بانفسها من العدم انما هو بافاضة
الوجود عليها ولا شك ان هذا لا تميز له فى نفسه منه غير فرض هو الممتنع
لذاته ولا شئ منه الممتنع لذاته مما يصح افاضة الوجود عليه واعدام العدم عنه
فالقول بانه تعالى مقتدر على اعدام العدم عن الماهيات قول بان المعدومات
الممكنة متميزة فى انفسها وبانها مستعدة لافاضة الوجود عليها فى اوقاتها
اللائقة بها فان الافاضة تختلف اوقاتها وسبب الاختلاف واقتضاء
الاستعدادات الذاتية الغير المجعولة لذلك وايضا قال فى الفصوص
ايضا الامور التى تجعلنا اى الموجودات التى تقرب منا لكل منها ماهيته
وهويته يعنى الوجود الخارجى وليست ماهيته هويته ولا داخلة فى هويته
فلا يكون الوجود مما تقتضيه الماهية فيها وجوده غير ماهيته بوجه منه الوجوه
فيكون اذن المبدء الذى عنه الوجود غير الماهية وذلك لان كل لازم ومقتضى
وعارض فاما ان يكون نفس الشئ واما ان يكون غيره واذا لم تكن الهوية للماهية التى
ليست هى الهوية عن نفسها فهى لها عن غيرها فكل ما هويته غير ماهيته و
غير المقومات هويته عن غيره وينتهى الى مبدء لا ماهية له مباينة للهوية انتهى
فاقول حمل وجود الممكنات عارضا لماهياتها من الواجب الذى وجوده عين
ماهيته فلو لم تكن الماهيات المعدومة المعروضة للوجود الخارجى معدومات
ولا شئ منه المعدوم الصرف الذى هو الممتنع لذاته مما يصح عروض الوجود له

الباري تعالى قادرا على الممكنات
غير وارد الخ اى ان قول المعتزلة
بثبوت المعدوم حال العدم
نفى مقدورية الحقيقة على ما
لانه اذا كانت ذوات المعدوم
ثابتة ازلية فلا تتعلق القدرة
بالذوات انفسها ولا بالوجود
الوجود حال والاحوال ايضا لا تتعلق
بها القدرة واذا لم تتعلق القدرة
لا بالذوات ولا بالوجود لزم ان لا
يكون البارى قادرا على
الممكنات وهذا اللازم
باطل فهذا
المذهب
اورده

الاستعدادات الذاتية

الاشاعرة على المعتزلة غير وارد
عليهم حيث انهم صرحوا بان الوجود
يتقرر يترتب عليه اثارها فى الخارج
فلو كان الوجود الخاص بالممكنات
من الاحوال الاعتبارية عندهم
لما ترتب عليه اثارها فى
الخارج مطلقا فحيث صرحوا بان
الوجود يتقرر يترتب عليه اثارها
فى الخارج فهو تصريح منهم بان الوجود
موجود فى الخارج فالذى اقتضا
تاثير القدرة فى جعل الوجود الموجود
فى الخارج متعينا فى الخارج بتعين
اخر غير تعينه الاول الذى
كان عليه قبل الاقتضاء هو استعداد
الماهية المعدومة الثابتة فى
نفس الامر واذا كان استعداد
الماهية المعدومة هو المقتضى
لتعين الوجود
غير تعينه الذاتى كان ما اورد
عليهم غير وارد فان الوجود
الخاص كما علم ليس بامر عد

ثم ان تلك المعدومات المتميزة في انفسها مستغنية بالاستعدادات الذاتية
عن تعيين الفاعل المجعول للوجود في وقت معين وعلى صورة خاصة على اختلاف صورها
واوقاتها فلولم يكن ذلك مقتضى الاستعدادات الذاتية لزم منه تخصيص لها فتقيد
بعروض ما كان عليه قبل عروضه الذي كان
فعروض الوجود للماهية ليس كعروض السواد للجسم لامتناع قيام الوجود العروض
بالمعدوم بل عروضه تعينه بمقتضى استعدادها بالجعل غير التعين الذي واما تعينه
كان عليه قبل والدليل على ان الوجود الخاص موجد عند الحكماء قول الفارابي بمقتضى استعداد
في تعاليقه هوية الشيء وعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده بحسبها الماهيات
المنفرد له كلها واحد انتهى لان الوجود المنفرد للشيء اذا كان عين هويته فافهم
الموجودة في الخارج كان موجودا في الخارج والماهية النوعية التشخص الدليل على
لها الا بالوجود الموجود في الخارج فهو عين تشخصها وهو عين تشخصها ان الوجود
ايضا اذ تشخص الماهية النوعية بعين وجود تشخصها وهو عين الماهية عند الحكماء موجود في الخارج
ايضا اذ لا وجود للماهية المعدومة الا بوجود الشخص فانها متحدان وجودا
وجعلا فمعنى كون الماهية موجودة ليس ان الوجود قايم بها كقيام السواد
بالجسم بل انها موجودة بعين وجود شخصها الذي هو الوجود الموجود
في الخارج المتعين بمقتضى استعدادها الذاتي بجعل الجاعل ولما قال
ابن سينا في الهيات الشفاء ان كل حالة هيئة غير الانية فهو معلول و
سائر الاشياء غير واجب الوجود فلها ماهيات تلك الماهيات بهي انفسها
ممكنة الوجود وانما يعرض لها الوجود منه خارج فالاولى ان الماهية له
وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه تعالى انتهى وذلك انه قد تبين
ان فيض الوجود على الماهيات المعدومة يتوقف على تميزها في انفسها من

على قوله في الورقة السابقة
بين ان الوجود قايم بها كقيام السواد بالجسم
الذي هو الوجود الموجود في الخارج المتعين بمقتضى
الجاعل عز وجل الخ فتبين الوجود بمقتضى استعداد
تبارك وتعالى هو تعين وجودها لا ان تعين وجودها قايم
بالاجسام غير فرض فارض وان اختلاف اوقات الفيض لاختلاف الاستعدادات
الذاتية ولما قال في الاشارات ان تمثل نظام جميع الموجودات مع
اوقاتها التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها في وقت منه تلك الاوقات
يفيض منه ذلك النظام الخ فانه دليل على ان الماهيات التي تمثلت صورها
في العلم مع اوقاتها اللايقة بها معدومات متميزة في انفسها لان المعدوم
المحض اي بالفرض صدق هذا العنوان عليه على تقدير اتصافه بالعنوان غير
متميز في نفسه من غير فرض فارض وهو كذلك لا صورة له حتى تتمثل في شيء و
دليل على ان تلك الماهيات استعدادات ذاتية تقتضي استعدادا كل منها
وقوع وجودها في وقت خاص يليق بها في الحكمة والا لزم الترجيح بلا مرجح
لان الامكان الاستعدادي لا يقوم بالمعدوم والامكان الذاتي لا يقتضي تخصيصا
بوقت معين وشكل خاص اذا علمت هذا فنقول قال
في التجريد وشرحه الجديد اذا حكم الذهن على الامور الخارجية اي الموجودات
الخارجية بمثلها كقولنا هذا الجسم ابيض وجب التطابق بين الحكم والخارج
اذا حكم في صحيح والا وان لم يحكم على الموجودات الخارجية بمثلها فلا يجب في صحة
الحكم مطابقته للخارج اذ الحكم بالامور العقلية على الامور العقلية كقولنا
الامكان اعتباري او على الامور الخارجية كقولنا الانسان ممكن او اعمى واذا
نفس ان ما لا يكون طرفاه موجودين في الخارج قد يكون صحيحا ولا يكون
مطابقا للخارج علم ان مطابقته للخارج وعدم مطابقته ليد لا يكون معيارا
لصحته وفساده فلابد منه اخر يعلم به صحة الحكم وفساده فلذلك قال
ويكون صحيحا باعتبار مطابقته لما في نفس الامر يعني معيار صحة الحكم و
فساده فيما لا يكون طرفاه موجودين في الخارج مطابقته لما في نفس الامر

قال الشارح المحقق التجريد
الامر يجب ان يكون مغايرا لما في الذهن منه النسب الحكمية يعتبر مطابقته لما في
نفس الامر ليعلم صحته وبطلانه والمطابق يجب ان يكون مغايرا للمطابق
وايضا فانهم قالوا موافقا لما ذكره المصنف ان المعتبر في صحة الحكم مطابقته
لما في نفس الامر لا لما في الاذهان منه النسب الحكمية وهذا تصريح بما مر
ومعلوم ان ما لا يكون في الاذهان يكون في الخارج لعدم الواسطة وايضا
فالمراد بالخارج خارج الذهن فاذا لم يكن في الذهن يكون في خارج الذهن
لا محالة فما معنى قولهم الحكم اذا كان طرفاه غير موجودين في الخارج يكون
صحته بمطابقته لما في نفس الامر لا لما في الخارج ولا لما في الاذهان انتهى

اقول كون المراد بالخارج خارج الاذهان صحيح لكن خارج الذهن
له فردان احدهما الوجود في الاعيان والثاني الثبوت في علم الواجب
لكما منه غير وجود ظلي ولا اصيل وهذا هو المعبر عنه بنفس الامر وقد بينا
ان المعدومات الممكنة متميزة في انفسها منه غير فرض فارض باتفاق الحكما
والمتكلمين وان من قال المعدوم الممكن ثابت في الخارج اراد بالخارج نفس
الامر بالمعنى السابق لا بمعنى الاعيان وبينا ان ثبوتها مستند بالذات لما
هي عليه فيما لا يزال وان علمه تعالى بها حضوري لازلها حاضرة بذواتها عنده تعالى
ازلا وابدا لا بصورها المتمثلة فيه تعالى فقولهم ان الحكم اذا كان طرفاه غير
موجودين في الخارج يكون صحته بمطابقته لما في نفس الامر لا لما في الخارج ولا
لما في الاذهان صحيح ويراد بما في نفس الامر ما عليه المعدومات في حد
انفسها في علم الواجب تعالى ازلا وابدا وذلك غير الذهن والخارج بمعنى الاعيان
وان كان يصدق عليه انه خارج الاذهان لا بمعنى الاعيان **ثم اقول**

قال

ج مطابقته لما في نفس الامر وعد
ما في نفس الامر وان كان ذلك الحكم فاسد
ا مطابقته لما في نفس الامر وكذا اذا كان
المطابقة لما في نفس الامر واذا كان طرفا

د نفس الامر ما يفهم منه قولنا هذا الامر كذا في
نفسه او ليس كذا اي في حد ذاته بالنظر اليه مع قطع النظر عن ادراك
المدرك واخبار المخبر على ان المراد بالامر الشان والشيء وبالنفس الذات
لا مطابقته لما في الاذهان لامكان تصور الكواذب فان الاذهان قد يرتسم
فيها الاحكام الغير المطابقة للواقع فلو كان صحة الحكم بمطابقته لما في الاذهان
لزم ان يكون قولنا العالم قديم حقا وصدقا لمطابقته لما في اذهان الفلاسفة
وهو باطل قطعا انتهى وقال السيد قدس سره في حاشية شرح التجريد
للاصفهاني فان قلت ما معنى الخارج وما معنى نفس الامر وما النسبة
بينهما قلت قد عرفت ان الوجود على قسمين وجود اصيل يترتب
عليه الآثار ويظهر منه الاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي
لا تصور الا في القوى المدركة ولذلك سمي وجودا ذهنيا فالوجود الاصيل
الامر فحقها نفس الشيء في حد ذاته والمراد بالامر هو الشيء نفسه فاذا
قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته
ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ذاتي ليس باعتبار المعتبر
وفرض الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان هو موجودا او
ذلك الوجود اما وجود اصيل او ظلي فنفس الامر يتناول الخارج والذهن
واعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الامر قطعا
واعم من الذهن من وجه اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر
فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان كذبا غير مطابق لنفس الامر مع
ثبوته في الذهن ولذلك قال ولا يجب مطابقته لما حصل في العقل انتهى

الذين بها الحكوم عليه والحكوم
فتعتبر المطابقة بالخارج
فالحكم الصحيح نطابق الخارج
والحكم الفاسد لا يطابقه وايضا

نفس الامر

قوله طرفاه موجودين
اصيل لا يكون
الاخبار خاصة
العقوة الدراكة
اي ولا جعل ذاك
سمي خارجيا الخ

قوله ولذلك سمي وجودا ذهنيا
لا يتصور الا في القوى الدراكة
ولذا لا يسمى وجودا ذهنيا

قوله ومعنى كونه موجودا
في حد ذاته ان وجوده
ذاتي ليس باعتبار المعتبر

قوله لا يجب مطابقته
لما حصل في العقل

الوجود في نفس الامر وكذا قوله ومعلوم ان ما لا يكون في الاذهان
يكون في الخارج لعدم الواسطة وهو ظاهر جدا وكذا قوله وايضا فالمراد
بالخارج خارج الذهن فاذا لم يكن في الذهن يكون في خارج الذهن
ما الذي معنى قولهم الحكم اذا كان طرفاه غير موجودين في الخارج يكون
صحته بمطابقته لما في نفس الامر لا لما في الخارج ولا لما في الذهن وذلك لان
مرادهم بالخارج ههنا ما يقابل الذهن مطلقا فاذا لم يكن الطرفان
موجودين في الخارج لا يكون صحته بمطابقته للخارج بهذا المعنى وهو ظاهر
بل بمطابقته لما في نفس الامر وان كان وجوده في نفس
الامر في نحو الوجود الذهني على ما عرفت آنفا مما وقع في بعض العبارات
ان صدق الخبر بمطابقة النسبة الذهنية للنسبة الخارجية المراد
بالخارج عن النحو المفروض من الذهني لا عن الذهن مطلقا كما نبهوا
في هذه العبارة ما لا يكون وجوده نفس العقل وان كان في العقل بمنزلة
الوجود في خارج العقل انتهى اقول جعل الخارج مرادا به
الخارج عن النحو المفروض من الذهني وجعل المغايرة اعتبارية تكلف مستغنى
عنه بما ذكرناه مع انه خلاف ظاهر عباراتهم وخلاف صريح عبارة صاحب
التجريد في رسالة نفس الامر كما تقدم المتبادر من التعمل والاختراع ان ذلك
انما هو فيما يكون كذبه معلوما عند العقل كالحكم بزوجية الخمسة وقد
ترتسم الكواذب في الذهن عن شبهة وصورة دليل من غير علم بكونها
كواذب فانتفاء التعمل والاختراع غير كاف في جعله الوجود الذهني
الوجود في نفس الامر بل لا بد من القيد الذي ذكره وهو ان يكون متنزعا
واعتبار معتبر مستغنى عنه بما ذكره الملوكلي قدس سره

الذهن صورة للامر الذي انتزع منه وهو ما عليه المعدوم في حد ذاته
في ثبوته في نفس الامر بالمعنى السابق منه غير وجود ظلي لا كون المنتهى
فقد مر ان صدق ما في الممكن بمطابقته للواقع وان ما في علم الله تعالى هو
الحق الواقع • والحمد لله المحيط الجامع • تذكرة ذهب
شارح الاشارات الى ان اول ما صدر عن الواجب تعالى جوهر مجرد يتم
فيه جميع صور ما في الممكنات والله تعالى يعلم ذلك الجوهر وما فيه من الصور
بعين تلك الصور لا بصور اخرى اقول ان كان الشارح قائلا
بان المعدوم الممكن ليس بشيء كما قال في التجريد والمشيئة تساوق
الوجود فلا تتحقق بدونه امتنع ارتسام صور المعدومات الممكنة في
الجوهر لان الاشياء حينئذ معدومات محضة والمعدوم المحض اي
ما يفرض صدق هذا المفهوم عليه على تقدير تصافيه بالعنوان غير متميز
في نفسه ومما لا تميز له في نفسه لا صورة له حتى ترتسم في الجوهر وتحضر
عند المجرد او تصير طرفا للاضافة فلا علم حصوليا ولا حضوريا ولا امرا
اضافيا وان كان قائلا بان المعدوم شيء متميز في نفسه كما يقتضيه قوله
في التجريد وقيامه اي الوجود بالماهية من حيث هي فان تقرير الشارح المحقق
قد استقر على ان هذا يقتضي تقدم الماهية على الوجود بالذات ضرورة
تقدم المعروض على العارض ولا فساد فيه انتهى وهو دليل على ان المعدوم
الممكن متميز في نفسه اذ مما لا تميز له في نفسه ممتنع ولا شيء من الممتنع
بما يصح عروض الوجود له وكما يقتضيه قوله في شرح الاشارات ان
العلم بالعلة يستلزم العلم بماهية المعلول وانيته انتهى فان الماهية

لولا انها معدومة متميزة في انفسها ما تعلق بها علم فان المعدوم
الصرف بالمعنى المذكور لا يصح ان يصير طرفا للاضافة كما لا يصح ان يحصل
صورته في شيء او يحضر عند المجرد كانت الماهيات المعدومة المتميزة
في انفسها الثابتة في نفس الامر الذي هو علم الله تعالى باعتبار انه ليس
غير الذات حاضرة عنده تعالى وباعتبار انه ليس عين الذات متعلق
بالمعلوم كاشف لما هو عليه وهي مستعدة باستعدادات ذاتية
لانيات خاصة لما سبق بيانه وانياتها منكشفة له تعالى في مرايا استعداداتها
الذاتية مع كونها معدومة في انفسها ازلا فلا حاجة الى ارتسام صورها
في الجواهر فالارتسام في الجواهر ممتنع على الاول ومستغنى عنه على
الثاني مع استلزامه كون علمه تعالى بها متاخرا عن ارتسامها في تلك الجواهر
او كون الجوهر المجرد صادرا عنه بغير علم سابق وقد قال في التجريد
وجود العالم بعد عدمه ينفي الايجاب وكل فاعل بالاختيار لا بد منه
تقدم علمه بما يريد ايجاده على الايجاد واما ما ذكره الخفري في حاشية
الهيات شرح التجريد في توجيهه من ان وجود الصادر الاول مسبوق بالعلم
الاجمالي الذي هو علم بجميع المعلولات وهو عين ذاته تعالى وان هذا العلم تفصيلي
بالنسبة الى الصادر الاول لان نسبة العالم بذاته المقتضي لخصوصية شيء الى الشيء الذي
تميز به اليه واجمالي بالنسبة الى ما بين المعلولات انتهى فيرده ان الذات ان لوحظ من حيث
انه مجرد عن النسب والاعتبارات فهو لغناه عن العالمين لا ارتباط له بشيء من العالم فلا اقتضاء
فيه لخصوصية شيء منها وان لوحظ من حيث النسب والاعتبارات التي منها كونه تعالى مبدأ
للكائنات استلزم تعقل الماهيات المعدومة الحاضرة عنده تعالى بذواتها لا بصورها وكانت
الهويات متميزة عنده تعالى بمقتضى استعداداتها الذاتية فصح الاقتضاء لخصوص الصادر الاول
لكن ذلك علم تفصيلي بالماهيات وما لها من الانيات المنكشفة في مرايا استعداداتها الذاتية لا علم
اجمالي هو عين الذات ويتضمن القول بالثبوت المغني عن الارتسام واذا تبين ان المعدومة

المتميزة ثابتة في نفس الامر بالمعنى السابق الذي هو غير الذهن والخارج
ظهر الجواب عن قوله في نقد المحصل اعتراضا على الامام في قوله في
المحصل ان العلم امر اضافي لانا لا يمكننا ان نعقل كون الشيء عالما الا اذا وضعنا
في مقابلته معلوما ما نصه المعلوم الذي وضعه بازاء العلم ان كان
معدوما فليت شعري اين يكون ان لم يكن في الذهن انتهى والجواب
انه ثابت في نفس الامر بالمعنى السابق وهو غير الذهن والخارج والكائن
في الذهن صورة ظلية وفي الخارج صورة اصلية وفي نفس الامر معدوم متميز
لا صورة له ظلية ولا خارجية ويوافقه قوله في التجريد ولا يستدعي العلم
صورا مغايرة للمعلومات عنده وذلك لان الشارح قال انه جواب
عن قول من قال ان العلم صورة مساوية للمعلوم مرتسمة في العالم
ولا خفاء في ان صور الاشياء المختلفة مختلفة فيلزم بحسب كثرة المعلومات
كثرة الصور في الذات الاحدي من كل وجه وتقرير الجواب ان علمه تعالى
بالاشياء ليس بارتسام صور الاشياء فيه بل بحضور الاشياء انفسها
عنده انتهى ولا شك ان الاشياء الحاضرة عنده تعالى ازلا بانفسها لا يصح
ان يكون المراد بها الموجودات الخارجية لانها لكونها حادثة ليست حاضرة في
الازل والكلام في العلم الازلي وانما الحاضر في الازل ماهياتها المعدومة المتميزة
الغير المجعولة المستعدة بالاستعدادات الذاتية لانيات خاصة المنكشفة له
تعالى ازلا بانفسها لا بصورها المرتسمة في ذاته تعالى او في الجوهر المجرد المنكشف فيها
انياتها مع كون الانيات معدومة في انفسها ازلا واذا تبين ان المعلومات
الحاضرة ازلا عنده تعالى هي الماهيات المعدومة المستعدة المنكشف فيها انياتها
كان معنى قولهم العلم تابع للمعلوم انه متعلق بالمعلوم كاشف لما هو عليه من
مقتضيات استعداده الذاتي يوضحه ما مر انه قال في شرح المواقف
العلم بوقوع شيء في وقت معين تابع لكونه بحيث يقع فيه انتهى اذ لا شك ان الممكنات
معدومة ازلا وذات العلم الازلي عندهم
واحدة وانما التعدد في اضافاته وتعلقاته وهم ينفون الوجود الذهني فاذا كان التعلق

للاعراض على المعتزلة في نفي كون العبد مجبورا في اختياره لان الصور
المرتسمة حكايات عنه المعدومات الثابتة في نفس الامر ومثالات لها
فهي مطابقة للمعدومات الثابتة وكما توازن الاصيل المعدومات الثابتة لا
الموجودات الخارجية لانهم انما حكموا بنفي غيرها لقولهم انها حكايات عن المعلوم
ومثال له ومعلوم ان كونها حكايات ومثالا له يتوقف على كون المعلوم
متميزا عند العالم قبل الحكاية قبلية ذاتية ليصح حكايته بالتصور وذلك يوجب
تقدم المعلوم بالذات على المثال والحكاية في العلم الازلي ولا تقدم بالذات
للمعلوم الخارجي على الصور المرتسمة وانما التقدم بالماهيات المعدومة
الثابتة الحاضرة ازلا فلها الاصالة في المطابقة لان الصور عقلية كانت
او خارجية بارزة على مقتضى استعدادات ماهياتها والماهيات
غير مجعولة والصور مجعولة وغير المجعول هو الاصل في المطابقة مع المجعول
لان المجعول انما يفاض على طبق الاستعداد الذاتي الغير المجعول واذا كان
الموازن الاصيل في التطابق هو المعدوم الغير المجعول لم يفده القول بكون
العلم الذي هو الصورة فرعا في التطابق مع الموجود الخارجي لكونه حينئذ فرعا
لما هو فرع في المطابقة فان الصور الخارجية متفرعة على استعدادات
المعدومات الثابتة فيصح ان يقال في المطيعين والعاصين فيما لا يزال انما
علمهم الحق في الازل كذلك لكونهم كذلك في ثبوتهم بمقتضى الاستعداد الذاتي
ولا يصح ان يقال انما علمهم الحق في الازل كذلك لانهم كانوا فيما لا يزال كذلك لانهم
ما برزوا فيما لا يزال كذلك الا لما علمه الحق تعالى منه مقتضى استعداداتهم
الذاتي في ثبوتهم لا بالعكس لان المجعول لا يصير سببا لغير المجعول فلو كان
الصورة العلمية فرعا في التطابق مع الموجود الخارجي لزم ان يكون الموجود

الازلي بوقوعه شيئا في وقت معين بايجاده كونه بحيث يقع فيه كان ذلك دليلا على ان المعدوم
الممكن عندهم متميز في نفسه مستعد في ذاته لوقوعه في وقت معين اذ لو لم يكن متميزا
في نفسه كان معدوما صرفا والتعلق بين العاقل والمعدوم الصرف محال بالضرورة فظهر
ان القول بثبوت الوجود الذهني وان لتبعية التعلقات قول بان اطراف الاضافات معدومات
متميزة في انفسها منه غير موجودة ذهنية او خارجية وهذا اقال في شرح المواقف الاضافة
تتوقف على الامتياز الذي لا يتوقف على وجود المتمايزين لا في الذهن ولا في الخارج انتهى
فانكشف ان معنى قولهم العلم تابع للمعلوم هو ما ذكرناه لا ما ذكره صاحب
التجريد في فصل الاعراض من قوله وهو اي العلم تابع بمعنى اصالة موازنة في التطابق فزال الدور
انتهى لانه مبني على ان العلم صورة حاصلة في العالم وقد لا يصح عنده في علم الله تعالى تصريح بذلك
في شرح الاشارات وفي رسالة نفس الامر ودل عليه ما مر عنه في الماهيات التجريد من ان
العلم لا يستدعي صورا مغايرة للمعلومات عنده اذ قد تبين انه لا يصح ان يراد بالمعلومات الموجودات
الخارجية ويكونها قابلا بانه يكافا على الاختيار يمتنع ان يراد به الصور المرتسمة في الجوهر المجرد
لان صدور الجوهر بالاختيار مسبوق بالعلم والصورة لديه في ذاته والا في جوهر آخر لانه اول
صادر فالعلم عنده هو العلم بماهيته المعدومة المستعدة بالاستعداد الذاتي لانيته
الكامنة عنده تعالى ازلا المنكشف فيها انيته واذا لزم القول بان العلم بالصادر الاول
هو العلم بماهيته المعدومة الكامنة عنده ازلا المنكشف فيها انيته كان العلم بجميع
الممكنات ايضا هو العلم بماهياتها ولا فارق فتصح ان العلم لا يستدعي صورا
مغايرة للمعلومات عنده تعالى لان العلم بالماهيات المعدومة المستعدة
بالذات لانيات كامنة المنكشف انياتها في مرايا استعداداتها
يغني عن الارتسام في الجوهر المجرد ثم ان الصور المرتسمة
لا يصح ان تكون علما عند المعتزلة لانهم يقولون زيادة
الصفات السبع فكيف يقولون بعلوم زائدة لا نهاية
لها ولا معلومات لانها لا يصح ان تكون قديمة لان العالم حادث
ولا حادثة لانها اطراف التصديقات الازلية ولا عند الاشاعرة
لانهم قالوا ان ذات العلم واحدة وانما التعدد في تعلقاته كما مر
على فرض صحة الارتسام لا يكون ذلك دافعا

الخارجي متميز عند الواجب تعالى متقدم التميز على الحكاية بالذات لكن لا تقدم
بالذات للموجود الخارجي على الصورة المرتسمة اذ لا حصول له في الازل بذاته ولا بصورته الحاصلة
قبل الحصول فلو كان العلم تابعا بهذا المعنى لزم الدور لاستلزامه ان يكون المتاخر
بالذات عنه العلم متقدما بالذات عليه ولا تقدم بالذات على الصورة العلمية
الا الماهية المعدومة الثابتة في نفس الامر فالعلم تابع للمعلوم الذي هو الموجود
الثابت بمعنى تاخره عنه بالذات وبمعنى كونه فرعا في المطابقة وليس تابعا
للموجود الخارجي لا بمعنى التاخر بالذات ولا بمعنى الفرعية في المطابقة فصح
ما ذكره الاشاعرة منه ان الجهاد مجبورون في اختيارهم لانه تعالى الله
تعالى عالم في الازل بصدورها عنهم فيها لا ينبغي ان يقتضي استعدادهم الذاتي
واقتضى الجود والرحمة ابرازه في وقته اللايق به في الحكمة فتعلقت الارادة
الازلية بابرازه في وقته اللايق به في الحكمة وما
شاء الله كان وعالم يشالم يكن بالنص والاجماع فيستحيل انفكاكهم عنها لامتناع
خلاف ما علم الله وارادة وقوعه بمقتضى الجود والرحمة فيكونون مجبورين في
اختيارهم بمعنى ان الارادة الازلية تنسلخ فهم الى اختيارهم ما كشفد العلم منه
استعداداتهم وتعلقت الارادة بابرازه في وقته لا بمعنى انها تسلبهم
اختيارهم فان تعلق الارادة بوقوع افعالهم منهم في اوقاتها انما تسلب
الاستقلال في الاختيار لا اصل الاختيار • وبالله التوفيق مقلب الليل والنهار

فائدة ما قاله في نقد المحصل من ان القول بان العلم تابع للمعلوم ينافض
القول بان ما علم الله وقوعه يجب ان يقع لاستحالة ان يكون الموجب تابعا
لموجبه انتهى **وجه الاندفاع** ان المتبوع للعلم هو المعدوم الثابت والذي
اوجبه هو وقوع صدوره في وقته اللايق به في الحكمة فما العلم ليس تابعا

بذاته ولا بصورته الحاصلة

القايل الموازنة الاصيل في التطابق
هو الموجود الخارجي فلو كان الصورة
العلمية فرعا في التطابق مع الوجود الخارجي
لزم ان يكون الموجود الخارجي متقدما عليها
حيث قلتم متقدم التميز على الصورة العلمية
بالذات لان لا تقدم بالذات للموجود
الخارجي على الصورة المرتسمة اذ لا حصول
له في الازل بذاته ولا بصورته الحاصلة
بل الحاضر هاهنا العدم الذي هو الموازن
الاصيل في التطابق واذا كان الموازنة الا
صيل في التطابق هو الماهية المعدومة
المغير المجعول له لم يفد القايل قوله ان العلم
الذي هو الصورة المرتسمة فرع في المطا
بقة مع الموجود الخارجي لكون الصورة
المرتسمة حينئذ فرع عن الموجود الخارجي
الذي هو فرع عن استعداد الماهية
المعدومة الحاضرة ازلا عند الاول تعا
لى غير ارتسام ظلي ولا وجود خارجي
اذ لا تقدم بالذات للموجود الخارجي على
الصورة المرتسمة فلا حصول في الخارج
قبل الحصول في العلم ولا حصول في علم
الواجب تعالى لان علمه تعالى حضوري
لا حصولي فلو كان
معنى قولهم العلم تابع للمعلوم ما ذكره
القايل من ان الصورة العلمية فرع
في التطابق مع الموجود الخارجي وان
المط
باختيارهم ع زن الاصل هو
جود الخارجي
لا الماهية المعدومة لزم الدور
لاستلزامه ان يكون المتاخر بالذات
عن العلم متقدما بالذات على العلم
اذ مرتبة العلم متقدمة بالذات على
الموجود في خارج الاعيان اذ يحيل
ان تتبرز الممكنات
في الوجود الخارجي قبل
ان يعلمها الحق تعالى الا
بعلم من خلق بل بعلمه
خلقه كن قبل ومن بعد
فتامل والله اعلم فتحصل
مما ذكرنا انه لا يصح ان يكون معنى
قولهم العلم تابع للمعلوم ما ذكره
صاحب التجريد كتقريره وظهر اي العلم
تابع بجهة اصالة موازنته في التطابق
فزال الدور انتهى

بل تابع للماهية المستعدة للصورة التي اوجبها العلم الذي هو وقوع صورة المعدوم الذي هو المعلوم
لما ذكره المعتزلة من ان العلم تابع للمعلوم فلا يكون علة له مريدين بالمعلوم عندهم الماهية المعدومة التي لا
تتاخر عن العلم وحيث كان متاخرا عنه لا يصح ان يكون السابق تابعا للاحق وبهذا ظهر ما اوردناه عليهم الاشا
عرة كيف يجوز ان يكون علم الازلي تابعا لما هو متاخر عنه فانه يستلزم
الدور والجواب عنه بان المراد بالتابع ما يكون فرعا في المطابقة لا يصح
لانا بينا ان العلم لا يكون تابعا للموجود الخارجي لا بهذا المعنى ولا بمعنى
التاخر بالذات • وبالله التوفيق رفيع الدرجات • ومنها انا قلنا
ان صاحب المصباح نقل عن ابن سينا انه قال في الاشارات الشيء منه
حيث هو هو ان اقتضى امرا معينا يكون محتاجا اليه بذاته فلا يوجد
بدونه انتهى والحق تعالى عنده علة موجبة بالذات للمعلول الاول فيلزم
ان يكون كماله الذاتي موقوفا على المعلول واللازم باطل قال المحشي
قال الشيخ في الاشارات ما نصه عبارته اتعرف ما الغني الغني التام هو
الذي يكون غير متعلق بشيء خارج عنه في امور ثلاثة في ذاته وفي هيئة
متمكنة من ذاته وفي هيئة كمالية اضافية لذاته فمن احتاج الى شيء اخر
خارج عنه حتى يتم له ذاته او حال متمكنة من ذاته مثل شكل او حسن
او غير ذلك او حال لها اضافة ما كعلم او عالمية او قدرة او قادرية
فهو فقير محتاج الى الكسب وقال ايضا اتعرف ما الملك الملك الحق هو
الغني الحق المطلق ولا يستغني عنه شيء في شيء وله ذات كل شيء لان منه او
مما هو منه ذاته فكل شيء غيره فهو له مملوك وليس له الى شيء فقر وقال
ايضا واعلم ان الذي يفعل شيئا لو لم يفعله لقبح به او لم يحسن منه فهو
بما يفيده من فعله متخلص وقال ايضا والعالي لا يكون طالبا امر الاسفل
السافل حتى يكون ذلك جاريا منه مجرى الغرض فان جاء غرض لقد تمهيد

انه اما ان يكون شيئا او لا شيئا والثاني باطل لانه حينئذ كيف
يكون ظرفا للكون ومدلولا عليه بكان وان كان الاول فلا بد له من ثبوت
اما في الخارج واما في الذهن والوهم واما في نفس الامر والاول ينافي
كونه توهميا لانه ينافي نفي الغير والثاني يستلزم وجود الوهم وذاهن
يكون موجودا فيه وفي ذهنه ووهمه فان كان هو الغير معه فيه لا منتف
وان كان هو الله فيكون توهميته معلومية له تعالى اذ للخارجة ونحن
لم نقل فلا يخلو اما ان يكون له ثبوت اخر حتى يكون معلوما ونتقل الكلام
اليه او لا فيكون كسائر الاشياء معلوما لله تعالى ومعه في العلم السابق
والاشياء لا تكون معه فيه فلا تكون الاشياء معلومة بالعلم السابق

والثالث اما ان يكون ذهنا وقد علم واما ان يكون خارجا وقد علم

الثاني ان هذا الامر التوهمي اما ان يكون امرا متكما ممتدا او لا
فان كان الاول فيكون فيه شيء دون شيء فيكون فيه الزيادة والنقصان
كما هو صفات الزمان المقابل للدهر الذي ليس فيه شيء دون شيء والزيادة
والنقصان بل فيه العدم الصرف الواقعي الغير المتكمم والاول باطل لانه اما
موجود فلا يكون منتفيا واما معدوم فكيف فيه صفات الموجود من
الزيادة والنقصان والتكمم والامتداد واما هو هو فلا بد له منه والا لم
يكن محلا لهذا الامر الممتد فيكون ماديا فلا يكون هو الله سبحانه ولا
غير حينئذ والثاني هو الحق وهو الحدوث الدهري الذي هو احد قسمي
الحدوث الزماني لان المسبوق بالعدم هو الحادث الزماني فاما
ان يكون هذا العدم متكما وهو الحدوث الزماني الواقع في متن امتداد
الزمان او غير متكم وهو الحدوث الدهري المعبر عنه بكان الله ولم يكن

معه

وتوهم كل عدم مقارن الزمان ممتد منه اغلاط الوهم والمعنى
لتوهمنا الآن زمانا ممتدا في الآن ايضا ولا لتوهمه سبحانه ايضا
ولا معنى ايضا لكونه بقاءه تعالى اذ لا معنى لقيام البقاء الذي هو الامتداد
بذاته تعالى اذ الامتداد لا بد له من المادة في اي وجد كان ذهنا او خارجا
انتهى اقول وبالله التوفيق فسر المحشي الشيء بالثابت في الخارج او
في الذهن او في نفس الامر وجعل نفس الامر منحصرا في الذهن والخارج
وبنى كلامه في ايراد الكل على ذلك فاعلم ان نفس الامر ليس منحصرا في
الذهن والخارج فقد قال الشارح الجديد للتجريد انهم قالوا ان الحكم
اذا كان طرفاه غير موجودين في الخارج يكون صحته بمطابقته لما في نفس
الامر لا لما في الخارج ولا لما في الاذهان انتهى وهو دليل على ان ما في نفس الامر
يجب ان يكون مغايرا لما في الذهن منه النسب الحكمية يعتبر مطابقته
لما في نفس الامر وهو قول بالواسطة بين ما في الذهن وما في الخارج وهي
هي الماهيات المعدومة ذهنا وخارجا المتميزة في انفسها الثابتة في
علم الله باعتبار انه ليس غير الذات وعلم الله تعالى بهذا الاعتبار هو المسمى
بنفس الامر ويتعلق بها العلم باعتبار انه ليس عين الذات وهما اي
ما في نفس الامر بالمعنى السابق وما في الذهن متغايران لان ما في الذهن
صورة وجودية ظلية وما في نفس الامر صورة علمية ثبوتية والثبوت
غير الوجود الذهني والخارجي لان وجود كل ممكن مجعول ذهنيا كان او
خارجيا والا لزم منه ثبوت المعدوم المتميز في نفسه مجعول لان الجعل تابع
للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم الذي هو المعدوم المتميز الثابت في
نفس الامر بالمعنى السابق فثبوتها يتوقف عليه صحة كونها معلومة فلو كان

تقف على قوله اذ الامتداد ولا بد له من المادة اي وجود كان ذهنا او خارجا الخ

تقف على قوله فسر المحشي الشيء بالثابت في الخارج او في الذهن او في نفس الامر وجعل نفس الامر منحصرا في الذهن والخارج وبنى كلامه في ايراد الكل على ذلك الخ

قوله على ما حررناه سابقا

قوله من النسب الحكمية اي التي حكم بها الذهن

تقف على قوله وهما اي ما في نفس الامر بالمعنى السابق وما في الذهن متغايران الخ اي مغايرة حقيقية شخصية لا اعتبارية لان ما في الذهن صورة وجودية ظلية وما في نفس الامر صورة علمية ثبوتية والثبوت غير الوجود الذهني والخارجي الخ

المستعدة بالاستعدادات الذاتية بما لا يزال عليه فيما لا يزال على التفصيل الخ

تقف على قوله اي للمعدوم في نفس الامر المذكور الخ

في نفس الامر فيصح عليه ذلك لكونه متميزا في نفسه **قوله** وان كان الاول فالدليل
منه ثبوت اما في الخارج واما في الذهن والوهم واما في نفس الامر **قلنا**
لا نثبوت في نفس الامر بالمعنى السابق المغاير لما في الذهن والخارج والثبوت
الذهني اردناه غير الوجود الذهني والخارجي كما بيناه فاندفع قوله والثالث
اما ان يكون ذهنا وقد علم واما ان يكون خارجا وقد علم لما تبين منه
عدم انحصار نفس الامر بالمعنى السابق في الذهن والخارج **قوله** والثاني
يستلزم وجود واهم وذاهن يكون موجودا في ذهنه ووجد **قلنا** ليس
المراد بالزمان الوهمي الموجود في الوهم او الذهن حتى يستلزم ما ذكره وانما
المراد ان الزمان معدوم في الذهن والخارج ازلا لكن الواهم يتوهم ان
في الازل امرا ممتدا وجوديا وليس في نفس الامر الا مالا امتداد والثبوتي
بالمعنى المغاير للوجودي فان الاستدلال بحديث كان الله ولم يكن شئ غيره
على نفي وجود غيره تعالى ازلا مطلقا فيه دلالة واضحة على ان المراد بالوهمي
ليس الموجود في الوهم فلا يرد ما اورده **واما** قوله في اواخر هذه الحاشية
ولا معنى لتوهمنا الآن زمانا ممتدا في الازل **فيرده** ان الجلال الدواني قال
في اصوذجه تخيل الامتدادين يعني الزماني والمكاني مركوز في فطرة الوهم
قوله الثاني ان هذا الامر التوهمي اما ان يكون امرا متكيما ممتدا او لا **قلنا**
ان كان المراد بيد ك ان يكون ممتد الامتداد وجوديا فمختار الثاني وان كان
المراد بيد الامتداد الثبوتي فمختار الاول **قوله** فان كان الاول فيكون فيه شئ
دون شئ الخ **قلنا** نعم فان الحديث الصحيح قد دل على ان الحق تعالى موجود
في الازل وان غيره لا وجود له في الازل فعدم العالم ازلي مقارن لوجود الحق تعالى
فيمتنع ان يكون العالم وجودا ازليا والا لزم اجتماع النقيضين واذا امتنع

قال المحشي اما ان يكون لم تثبت الخ حيث ان كل متحصل لا بد ان يسبقه العدم السابق على وجوده وهو عدم معلوم ما لم تعلم انسلاخه عنه الا ترى ان المتقدم على وجوده هو العدم الذي كان الثبوت في نفس الامر مجعولا فلا بد ان يكون ذهنيا او خارجيا الخ

مجعول لزم الدور فلا شئ منه بوجود الممكن المجعول بثبوتيه وبعكس الى الاشئ
منه بثبوتيه بوجود مجعول فالمعدوم الثابت في نفس الامر بالمعنى السابق
واسطة بين العدم المحض وبين الوجود ذهنيا كان او خارجيا واذا كانت
المعدومات ثابتة في نفس الامر بالمعنى السابق لانها لو لم تكن ثابتة كانت
معدومة صرفة والمعدوم الصرف اي ما يفرض صدق هذا المفهوم عليه على
تقدير تصافه بالعنوان ليس بمتميز في نفسه بالضرورة وكل ما هو كذلك
لا يصح ان يصير طرفا للاضافة والا ان يحصل منه صورة في المجرد او يحضر
صورته عنده لاستلزامه اجتماع النقيضين وهو ان يصير ما لا تميز له
في ذاته متميزا وان يكون تخصيص كل صورة مرتسمة بهيئة خاصة ترجيحا
بلا مرجح وان يكون صدورها عنه الاول لكماله غير علم سابق واللوازم
كلها باطلة فثبت ان الماهيات المعدومة متميزة في انفسها ثابتة في
نفس الامر بالمعنى السابق غير موجودة ذهنية ولا خارجية واذا ثبتت
الواسطة اندفع ما اورده الشارح المحقق التجريد عليهم من ان
ما في نفس الامر يجب ان يكون مغايرا لما في الذهن من النسب الحكمية بغير
مطابقته لما في نفس الامر يعلم صحته وبطلانه والواسطة بين ما في الذهن
وما في الخارج فما معنى قولهم الحكم اذا كان طرفاه غير موجودين في الخارج
يكون صحته بمطابقته لما في نفس الامر لا لما في الخارج ولا لما في الذهن انتهى
اذا علمت ما قررناه فنقول الزمان الوهمي الذي اردناه لا شئ
لا شئ في الذهن والخارج شئ في نفس الامر بالمعنى السابق **قوله** و
الثاني باطل لانه حينئذ كيف يكون ظرفا للكون الخ **قلنا** هذا الذي لا يصح
عليه ما ذكره هو اللاشئ المحض واما اللاشئ في الذهن والخارج الذي هو شئ

قف على قوله ولا يتعلق الى الاشيئ من بعد
قف على قوله فالمعدوم الثابت في نفس
الامر بالمعنى السابق واسطة بين العدم
المحض وبين الوجود ذهنيا كان او خا
رجيا الخ
قف على قوله لانها لو لم تكن ثابتة كانت معدومة
صرفة الخ اي والمعدوم الصرف الذي لا ثبوت
له في العلم بالاعتبار الاول لا يتعلق به العلم
بالاعتبار الثاني الخ
قف على قوله وكل ما هو كذلك الخ اي
وكلما هو غير متميز في نفسه لا يصح الخ
قف على قوله
واذا ثبتت الواسطة اندفع ما اورده
الشارح الخ اي واذا ثبتت الواسطة بين
المعدوم المحض وبين الموجود المجعول
سواء كان في الاعيان او في الاذهان اندفع
ما اورده الشارح المحقق التجريد عليهم من ان
الواسطة بين ما في الذهن وما في الخارج الخ
قف على قوله قدس سره لان مراد المكلف بالزمان
الوهمي الزمان الثابت في نفس الامر بالمعنى
المذكور ازلا المنفي خارجا وذهنا في الازل
وهو بهذا المعنى يصح عليه ما ذكره المحشي
الا الزمان الوهمي الذي لا ثبوت له ازلا
في نفس الامر فلا
قف على قوله فان نفس الامر الخ اي لان
ليصح فيه امتداد وجودي سواء كان خارجيا او
ذهنيا بل فيه الامتداد الثبوتي
قف على قوله فان كان الاول الخ اي فان كان الزمان
الوهمي متكيما ممتدا فيكون فيه شئ دون شئ الخ
قف على قوله قدس سره نعم الخ اي نعم
فيه شئ دون شئ الخ

لاجتماع وجود العالم مع عدمه في الازل فلابد ان يكون وقت وجوده متاخرا
عنه وقت عدمه الازلي فيكون عدمه متقدما على وجوده تقدما حقيقيا
لا يجامع المتقدم فيه المتاخر فكان وقت وجوده تابعا لوجود الواجب
تعالى لا مقارنا لوقت عدمه وكما كان كذلك كان في الزمان الوهمي شيء
دون شيء اذ فيه شيء هو وقت عدم العالم الازلي وفيه شيء هو وقت وجود
المعلول الاول المتاخر عنه وقت عدمه تاخرا حقيقيا وشيء هو وقت وجود
العقل الثاني والفلك الاول المتاخر عنه وقت وجود العقل الاول ثم اذا
وجد الفلك الاول وتحرك ظهر الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك ووقت
عدم العالم متميز عنه وقت وجود المعلول الاول لان وقت عدمه مقارن
لوجود الواجب تعالى ووقت وجوده تابع لوجود الواجب تعالى وهو
متميز عنه وقت وجود العقل الثاني والفلك الاول لان وقت عدمهما مقارن
لوقت وجود العقل الاول ووقت وجودهما تابع لوقت وجوده لا
مقارن لان هذه الاوقات متعاقبة تعاقبا حقيقيا ليس بين كل اثنين
منها فاصل وامتداد بل كل اثنين متجاوران كالجزئين المتجاورين للكم بحيث
لا يمكن ان يكون بينهما جزء اخر ولا ان يكون احدهما في رتبة الاخر فقد تحقق
الامتداد العدمي الثبوتي لتميز الاجزاء منه غير وجود ذهني وخارجي
ولا مشاحة في تسميته زمانا وهميا او وجوديا او وقتا او دهرا بعد العلم
بالمراد وبطل القول بان الزمان الوهمي السابق على الزمان بمعنى مقدار
الحركة فيه شيء دون شيء قوله بل فيه العدم الصريح الواقعي الخ اقول
في قوله الواقعي اشارة الى رد ابن سينا في جعله سبق العدم فرضيا
لا واقعيا حيث قال في الهيات الشفاء وهو انيس بذليل في ذاته فكيف

على قوله وكلما كان كذلك الخ
اي وكلما كان وقت وجوده تابعا
لوجود الواجب تعالى لا مقارنا له
كوقت عدمه كان في الزمان الوهمي
شيء دون شيء الخ

على قوله قدس سره ولا مشاحة في تسميته
زمانا او وهميا او وجوديا او وقتا او دهرا بعد
العلم بالمراد الخ وقد سبق الحبشي الامتداد
الشوقي بالدهر وهو لا شعور وحمل
على قوله وقت الزمان الخ اي
الزمان الوهمي شيء هو وقت
عدم العالم الخ

قف على قوله لان هذه الاوقات متعاقبة الخ
يعني الاوقات التي عددها وهي
وقت عدم العالم الازلي وقت ويقع
المعلول الاول وقت وجود العقل
الثاني والفلك الاول وقت وظهور
الزمان المحقق الذي هو مقدار حركة
الفلك الاول الخ

على قوله قدس سره ووقت عدم العالم
متميز عنه وقت وجود المعلول الاول لان
وقت عدم العالم مقارن لوجود الواجب
وقت وجوده تابع لوجود الواجب
متميز عنه وقت وجود العقل الثاني والفلك الاول لان وقت عدمهما مقارن

فهما تقريبا

على قوله قدس سره فقد تحقق
اي مما ذكرنا لا مقدار العدمي الثبوتي المتميز
الاجزاء من غير وجود ذهني او خارجي اذ لذلك
الزمان الوهمي ولا مشاحة في تسميته ذلك
الامتداد العدمي الثبوتي زمانا او وهميا او وجوديا
او وقتا او دهرا بعد العلم بالمراد فبطل القول
بان الزمان الوهمي السابق على الزمان الذي
هو مقدار حركة الفلك الاول ليس فيه شيء
وليس شيء اي بل فيه شيء دون شيء

اذا لم يقترن بايجاب الموجد له واحتسب انه منقطع عنه وجب عدمه
بكليته انتهى والسبق الفرضي مردود بقولهم المعلول ما امكن فاحتاج الى
المؤثر الخ لان الاحتياج انما يتحقق عند كونه ليسا بالفعل في الواقع لا مجرد
فرض انقطاعه عنه ايجاب الموجد له فان التقدم الفرضي للعدم لا يحقق الاحتياج
لان الماهية المعدومة لو كان وجودها ازليا مقارنا لعدمها الازلي كانت
مستغنية عنه المؤثر حين احتياجها اليه وهو تناقض فلابد ان يكون سبق
العدم واقعيا لا فرضيا ثم ان المحقق سيعترف بان شرط المعلولية الامكان
ومن لوازم الامكان سبق العدم الصريح الواقعي لا الاعتباري فان كان المتقدم
فيه يجامع المتاخر كالتقدم العلي والطبعي
عند الحكماء فلا هي لجعل احد قسمي الحدوث الزماني وان كان لا يجامع
فقد لزم ان يكون في الزمان الوهمي الذي اردناه شيء دون شيء فلا معنى
لنفيه وبالله التوفيق قوله واما معدوم فكيف يكون فيه صفات الموجود
منه الزيادة والنقصان الخ اقول الزيادة والنقصان العدميان
الثبوتيان منه صفات المعدوم الثابت في نفس الامر بالمعنى السابق
وبهما غير الزيادة والنقصان اللذين هما منه صفات الموجود والزمان
الوهمي له الثبوتيان لا الوجوديان وانتفاء الوجوديين فيه لا يستلزم
انتفاء الثبوتيين قوله لان المسبوق بالعدم هو الحادث الزماني فاما
ان يكون هذا العدم منكما الخ اقول ظاهر هذه العبارة غير مستقيم
لان العدم لا تكمم له لامتناع قيام الامر الوجودي بالعدم فان اراد تكمم وقت
العدم الى وقت انقطاعه بافاضة الوجود على الماهية التي لها العدم استقام
ثم هذا التقسيم غير حاصر لانه جعل الحدوث الدهري مقابلا للحدوث الزماني

قف على قوله قدس سره والسبق ا
اي لعدم العالم على وجوده فرد

قف على قوله قدس سره فان ا
الفرضي للعدم اي لعدم العالم
الاحتياج اي لا يتحقق احتياجه
موجبة فانه لا يتحقق احتياجه الى
الا تقدم عدمه بالواقع على وجود

قف
على قوله قدس سره فلا معنى لنف
اي لجعل الزمان الوهمي الذي كما
احد قسمي الحدوث الزماني الخ
قوله كالتقدم العلي والطبعي الخ ا
كالتقدم بالعلة والطبع الخ

اي المتقدم فيه المتاخر

قوله فلا معنى لنفيه الخ اي فلا معنى
لنفي ان يكون في الزمان الوهمي شيء د
شيء الخ

قوله واما معدوم الخ اي واما
ان يكون الزمان الوهمي المتكمم الممتد
معدوما فكيف يكون فيه
صفات الزمان الموجود الذي هو
مقدار حركة الفلك من الزيادة والنق

قف على قوله قدس سره لان العدم لا
ليه الخ
قيام الامر الوجودي بالعدم
اراد بالتكمم التكمم الثبوتي لوقت العد
الى وقت انقطاعه بافاضة الوجود
على الماهية المعدومة فانه استقام الع
العبارة بان يقال
فاما ان يكون
وقتا هذا العدم متكمما تكمما ثبوتيا
او وجوديا ام غير متكمم

متكمما ثبوتيا

باندا فادة ما ينبغي لمن ينبغي له العوض والغرض وقد تبين ان العالم
محدث بالنص الصحيح والكشف الصريح المؤيد بالشرع المعصوم عن
الخطا وهو عين الدليل على ان افادة الوجود للعالم فيما لا يزال هو الجود
الذي هو افادة ما ينبغي لمن ينبغي لموافقته للحكمة من حيث ان الافاضة
بحسب الاستعداد ولا ايجاد في الازل لان العالم لو كان مستعدا في
الازل لافاضة الوجود لافاده الحق الوجود بجوده لانه تعالى جواد بالاتفاق
لكنه لم يوجده في الازل شرعا وكشفا فلم يكن مستعد الوجود في الازل
وكلما كان كذلك لا يصح ان يكون الايجاد في الازل جودا الخ قال المحشي
قوله لا يلزم منه القول بحدوث العالم الى قوله تعطيل الجود الالهي الخ
فيه اذا كان الزمان السابق على الايجاد امتدادا منقسما جاريا
فيه شي دون شي قابلا للزيادة والنقصان فلا بد من تخصيص الايجاد
بجزء منه دون جزء وانه تخصيص بلا مخصص لاستواء اجزاء الزمان
وفادة ما ينبغي لا يخصصه لان ما ينبغي هو مقارنة عدم العالم لجزء ما من
الزمان وكل ما نفرض فيمكنه الاقل منه فالاقل الى غير النهاية ويلزم التعطيل
واما حديث حكمة الافاضة بحسب الاستعداد فهذا الاستعداد
اما عبارة عن الامكان الذاتي او الامكان الاستعدادي السبيل الى
الثاني لانه امر موجود متصف بالقرب والبعد لا بد له من محل موجود
وليس هو ايا به ولا شي غيره واما الاول فلا يخلو اما ان يقتضي سبق العدم
ايما لا فان لم يقتض فلا مانع له من الوجود في الازل فوجوده في الازل عين
الحكمة والا لزم التعطيل وان اقتضى فلا يقتضي الا سبق عدم صريح واقعي
فان اقتضى العدم مقارنة الزمان الامتدادي فتخصيص جزء منه يلزم

على تعريف الجود الا
الجود الالهي هو افادة ما ينبغي لما
لا ينبغي وله او لغرضه او ما ينبغي هو
للجود وكالا تر ولمن ينبغي هو الحكمة الم
للوجود وكالا تر الخ

قف على قول المحشي انه اذا كان
الوهمي السابق على الايجاد امتدا
منقسما جاريا فيه شي دون شي
فيه بلا للزيادة والنقصان
بد من تخصيص الايجاد بجزء
دون جزء وان الايجاد في جزء
دون جزء تخصيص بلا مخصص
لاستواء اجزاء الزمان وافاد
ما ينبغي لمن ينبغي لا تخصص الا
بجزء منه دون جزء لان ما ينبغي
هو مقارنة عدم العالم الجزء من
ذلك الزمان الوهمي الخ وقد
ان جميع ايرادات المحشي مبنية على
نفس الامر في الذهن والخارج فتنبه له
فانه صرح هنا بان الاستعداد امر موجود
متصف بالقرب والبعد وقد علم ان
الممكنة في نفس الامر بالمعنى المذكور
ثابتة في محل وجودي وقد تقرر غير مرة ان
نفس الامر مغاير للوجود الخارجي فهذا
مغاير حقيقة تخصصه لاختياري وقد
ايضا ان الزمان الوهمي السابق على الايجاد
ممتد امتدادا منقسما جاريا فيه شي دون شي
والفلك الاول وغيره دون شي من نقطة
الحوادث التوحيدية في الزمان الحقيقي
هو معيار الحركة قابلا للزيادة والنقصان
المشوبين بالوجود دون

في غير المتكلم اصطلاح اخر وذلك لانباني تسمية حدوث العقل الاول حدوثا
زمانيا زمانا وهميا ولذا جعل المحشي حدوثه احد قسمي الحدوث الزماني
قوله وتوهم كل عدم مقارنا لزمان ممتد منه اغلاط الوهم اقول
هذه الكلية ليس في كلامي ادعاؤها ولا هي لازمة من كلامي فان الذي ذكرناه
ان عدم الزمان المحقق متقدم على وجوده لا في زمان محقق تقدما حقيقيا
وهذا يصح مع كون عدم الزمان مقارنا لزمان ممتدا وغير ممتد لكنه قد
تبين ان وقت عدمه ممتد لما مر ان وقت وجود العقل الاول متاخر عنه وقت
عدمه تاخرا حقيقيا ووقت وجود العقل الثاني والفلك الاول متاخر عن
وقت وجود العقل الاول فقد تحقق لعدم الزمان المحقق زمان وهو ممتد
امتدادا ثبوتيا لا وجود له في الذهن ولا في الخارج • وبالله التوفيق في
الخارج • ومنها انا قلنا لا يلزم من القول بحدوث العالم حدوثا زمانيا
بالمعنى المذكور تعطيل الجود كما زعمه القائلون بقدم العالم لان الجود عن فوه

التعطيل وان لم يقبض مقارنة الزمان فيكون الحدوث دهريا وكان سبق
العدم الصريح منه لوازم الامكان الذاتي بلا لزوم تعطيل لعدم كون العدم
منكما وبلا لزوم تخلف كما هو الحق خلافا لزعم الحكماء والمتكلمين موافقا
للنص الصريح والشرع الصحيح واما الكشف فلا لنا ولا علينا لانه لو كان
كان منه قبيل الوجدانيات التي ليست بحجة على الغير مع ان الخطافية اكثر
مما في طريقة الاستدلال ولذا اختلف اربابه فيه انتهى اقول وبالله
التوفيق لا يلزم منه كون الزمان الوهمي قابلا للزيادة والنقصان اذ
يكون تخصيص الايجاد بجزء منه تخصيصا بلا مخصص لان الواجب تعالى راعى
الحكمة فيما خلق جودا ورحمة ومراعاة الحكمة بمقتضى الجود والرحمة ايجاد
الاشياء في اوقاتها اللائقة بها وهي التي تقتضي الاستعدادات الذاتية
لماهياتها وتنوعها فيها والاستعدادات الذاتية مختلفة فاختلفت
الاوقات لذلك فلاستواء لاجزاء الزمان في اقتضاء الاستعدادات
الوجود فيها واذا كان تخصيص ايجاد كل واقع بالوقت الذي يقع فيه
بمقتضى الاستعداد • فقد روعي فيه الحكمة بمقتضى الجود والرحمة و
الله بصير بالعباد • قوله وافادة ما ينبغي لا يخصصه اقول بل
يخصصه لانه تعالى راعى الحكمة فيما خلق بجوده ومراعاتها بايجاد ما ينبغي
وذلك بايجاد الاشياء في اوقاتها التي تقتضيها استعداداتها الذاتية
قوله لان ما ينبغي هو مقارنة عدم العالم لجزء ما من الزمان اقول
كاره غير صحيح لان ما ينبغي في قولهم افادة ما ينبغي هو الوجود وكما لا تدعيا
وجد يقتضيه الاستعداد الذاتي وفي قولهم لمن ينبغي هو الممكن المستعد
لذلك ومقارنة عدم العالم لجزء ما من الزمان ليس شيئا منهما لكن عدمات

قوله قدس سره قابلا للزيادة والنقصان
اي الثبوتيين لا الوجودين الخ

استعداد الماهيات المعدومة
فتقضيت لماهياتها وفي عهاني اجزاء
الزمان فتخصيص الايجاد بجزء منه دون
جزء من مقتضيات الاستعدادات
الاستعداد هو تخصيص الايجاد بوقت من الزمان دون
وقت على حسب كل استعداد من الماهيات
المختلفة لان الواجب تعالى راعى الحكمة
فيما خلق جوده ورحمة لا بايجاب الحكيم
على قوله وافادة ما ينبغي لا يخصصه
اي لا يخصص الايجاد بجزء من الزمان دون
جزء اذ لم تقع له قد يعني بل يخصصه
لانه تعالى راعى الحكمة فيما خلق بجوده ومراعات الحكمة فيما خلق تكون بافادة ما
ينبغي الخ اي لان الاستعدادات العدميه
مختلفة طلبت بلسان استعداداتها من
الواجب تعالى ان يبرز احكام ماهياتها
في اوقاتها اللائقة بها فاختلفت الاوقات
لاختلاف الماهيات المختلفة فاجزاء الزمان
ليست متساوية في اقتضاء الاستعدادات
حتى يقع ما هياتها فيها بل كل استعداد ماهية
من تلك الماهيات يقتضي وقوع ايجاد ماهيته
في وقت مخصوص فاذن يكون تخصيص
الايجاد بجزء من الزمان دون جزء تخصيصا
بمخصص وذلك المخصص هو الاستعداد
المقتضي لها هية ان تقع في جزء مخصوص
من اجزاء الزمان على وفق مراعات
الحكمة الالهية والله اعلم

اجزاء العالم ازلية لا بداية لها ولا ترتب بينها حقيقيا وانقطاعاتها
بافاضة الوجود على الماهيات المعدومة مقارنة الترتيب في الازل واما
فيما لا يزال فمترتبة ترتبا حقيقيا فان انقطاع عدم المعلول الاول قبل انقطاع
عدم الطوفان قبلية حقيقية لا مقدرة فان اراد مقارنة انقطاع عدم
العالم لجزء ما من الزمان صح ولا يرد قوله وكل ما يفرض فيمكن الاخل منه فالا
الى غير النهاية لان هذا انما يمكن فرضه عند الاكتفاء بمجرد الامكان الذاتي
وعدم ملاحظة اقتضاء الاستعداد الذاتي العدمي للماهية المعدومة
الوقوع في جزء معين لكن الله تعالى بجوده ورحمته قد راعى الحكمة فيما خلق
تفضلا ورحمة اجماعا ومراعاة الحكمة بالايجاد في الوقت يقتضيه الاستعداد
الذاتي للماهية لا فيما قبله ولا فيما بعده قال تعالى العزيز الرحيم الذي
احسن كل شيء خلقه اي خلقه موفرا عليه ما يستعده ويليق بدعلى وفق
الحكمة كما في انوار التنزيل وقال تعالى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وقال تعالى صنع
الله الذي اتقن كل شيء واتقان كل شيء واعطاء خلقه بايجاده على وفق الحكمة
وكلما كان كذلك لم يثبت فرض الاقل فالاقل الى غير النهاية الا عند الاكتفاء
بمجرد الامكان الذاتي وذلك انما يقع ممن غاب عنه العلم بالاستعدادات
وهو لا يقدح فيما دل عليه النص القطعي ووقع عليه الاجماع • وبالله التوفيق
وفي الاسماع • قوله واما حديث حكمة الافاضة بحسب الاستعداد
فهذا الاستعداد اما عبارة عن الامكان الذاتي او الامكان الاستعدادي
اقول هذا الاستعداد ليس هو الامكان الذاتي ولا الامكان الاستعدادي
الذي هو امر وجودي يقتضي محلا موجودا بل هو امر عدمي قايم بالماهية المعدومة
الثابتة في نفس الامر يقتضي افاضة الوجود على الماهية في وقت معين على وجه

الاستعداد الثاني

خاص والدليل على ذلك منه كلام الحكماء انهم قالوا المبدء عام الفيض بالنسبة
الى جميع الممكنات فلا يختص ايجاده ببعض دون بعض الا لاختلاف
استعدادات القوابل ومن المعلوم ان المعلول الاول كسائر الممكنات
له ماهية هي غير انيته وان استعداده غير قائم بمادة قديمة لكونه مجردا
عن المادة فيكون استعداده قائما بماهيته المعدومة التي هي غير انيته
القابلة لافاضة الوجود عليها وتعينه بحسب استعداده وظاهر ان
الامر الوجودي لا يقوم بالمعدوم ومن هذا الاستعداد امر عدمي قائم بالماهية
المعدومة الغير المجعولة يقتضي اختصاصه بالاولية في الايجاد يوضحه انه
قال في الهيات الشفاء ان كل مالد ماهية غير انيته فهو معلول وسائر الاشياء
غير واجب الوجود فلها ماهيات تلك الماهيات هي بانفسها ممكنة الوجود
وانما يعرض لها وجود منه خارج فالاول تعالى لا ماهية له وذوات الماهيات
يفيض عليها الوجود منه انتهى ولا شك ان فيض الوجود على الماهيات المعدومة
يختلف اوقاته فالماهيات المعدومة ان لم يكن لها استعدادات ذاتية
عدمية يقتضي اختصاص وجود كل منها بوقت يليق به في الحكمة لزم منه تخصيص
وجود كل ماهية بوقت معين الترجيح بلا مرجح وهذا القول اي ان فيض
الوجود على الماهيات المعدومة من ابن سينا يتضمن القول بان المعدوم
الممكن متميز في نفسه ثابت في نفس الامر بالمعنى السابق ان المعدوم المطلق
اي ما يفرض صدق هذا المفهوم عليه على تقدير اتصافه بالعنوان ممتنع
لذاته والشيء الممتنع لذاته مما يعاض عليه الوجود وتؤيد ما
قررناه منه ان الماهية المعدومة لها استعداد ذاتي عدمي اذ قال في
الاشارات تمثل النظام الكلي في العلم السابق مع وقته الواجب اللايق به

يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه في تفاصيله معقولا فيضانه وذلك انتهى فان تمثل
نظام جميع الموجودات معا وقاتها التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها
في واحد منه تلك الاوقات دليل على ان الماهيات المعدومة التي يفاض عليها
الوجود لها استعدادات ذاتية يقتضي استعداد كل منها وقوع وجودها
في وقت خاص يليق بها في الحكمة والا لزم الترجيح بلا مرجح لان الامكان الاستعدادي
لا يقوم بالمعدوم والامكان الذاتي غير كاف للتخصيص ومنه يظهر ان الوجه
الاكمل الابلغ في الامكان في قوله في الهيات الشفاء فيجب ان تعلم ان العناية
هي كون الاول تعالى عالما لذاته بما عليه الوجود من نظام الخير على الوجه
الاكمل الابلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا الخ هو ما
يقتضيه هذا الاستعداد الذاتي العدمي لا الامكان الاستعدادي
لعدم جريانه في المجردات كما بيناه ولا الامكان الذاتي لانه المراد
بالامكان في قوله على الوجه الاكمل الابلغ في الامكان لا معنى لكون الامكان
الذاتي وجها اكمل في الامكان الذاتي واما القول بان الممكن ان لم يصدر
عنه الواجب تعالى امكانه الذاتي دائم بدوامه كالمعلول الاول فدعوى من
غير دليل فاختصاصه باولية الصدور ليس لكفاية الامكان الذاتي اذ ليس
فيه اقتضاء اختصاص الشيء بالايجاد في وقت معين اصلا واما الاقتضاء
للاستعداد الذاتي العدمي الثبوتي والاستعدادات الذاتية
مختلفة في الاقتضاء ولا يعلم اقتضاء آثارها الا الله تعالى فانها من مفاتيح
الغيب التي لا يعلمها الا هو تعالى فاختلفت اوقات افاضة الوجود على
الماهيات لذلك واذا ثبت ان تخصيص كل حادث بوقت معين انما
هو باقتضاء الاستعدادات الذاتية للماهية المعدومة الغير المجعولة

كل واحد منها مسبوق بالاخر الى نهاية وهذه الاستعدادات امور وجودية لا تقوم
الا بمحل موجود الخ لانه قد علم ان الاستعدادات الذاتية التي تقتضي الترجيح والتخصيص
غير هذه الاستعدادات الموجودية القائمة بمحل موجود حيث ان الاستعدادات
الذاتيه امور اعتباريه قائمة بماهيات عدميه وقد تقرر ان كل حادث مسبوق بمادة
وجودية قديمة فيكون استعداد المتقدم الاول لحدوثه في غير وقت
زمانيا سابق عدمه على وجوده سبقا حقيقيا كالمعلول الاول وكذا

الزمان • وبالله التوفيق في السر والاعلان **قوله** فان اقتضى العدم مقارنة
الزمان الامتدادي فبتخصيص جزء منه يلزم التعطيل **اقول** قد
تبين ان الاستعداد الذاتي ليس هو الامكان الذاتي وان اقتران العدم
بامتداد زماني الى وقت انقطاعه لا يلزم منه التعطيل لان اقتضاء
اقتضاء الاستعداد الذاتي لماهيته كان عدم اقتران عدم المعلول الاول
للامتداد زماني اقتضاء الاستعداد الذاتي **قوله** خلافا لزعم الحكماء
والمتكلمين **اقول** قول المتكلمين ان تقدم الحق تعالى على العالم لتقدم
بعض اجزاء الزمان على بعضها لا يقتضي ان يكون وقت عدم جميع اجزاء
العالم ممتدا وانما يقتضي ان يكون وقت وجود العالم بعد وقت عدمه
بعد بيّن لا يجامع فيها البعد القبلي وذلك يحصل بان يكون وجود الحق
الاول في الوقت التابع لوجود الحق فان عدم العالم لكونه ازليا مقارن
لوجود الحق والمقارن مع التابع متعاقبان تعاقبا حقيقيا فقد تحقق
لحدوث الزماني بالمعنى المذكور للوجود الاول من الممكنات منه غير ان
يكون وقت عدمه ممتدا غير ان اصل المتكلمين المؤيد بالنصوص القطعية
الواجب اتباعها على كل مومن بالشرع ان الله تعالى فاعل مختار يفعل ما يشاء
لا واجب عليه يقتضي جواز تاخر ايجاد العالم منه فيكون وقت عدمه
ممتدا ولا محذور في ذلك اذ لا يجب عليه تعالى مراعاة الاستعدادات
الذاتية بايجاد الاشياء في اوقاتها اللايقة بها في الحكمة بناء على اصل
الاختيار ونفي الوجوب كما هو مقتضى الغنى الذاتي عنه العالمين لكنه تعالى
يراعي ذلك تفضلا ورحمة لا وجوبا والتعطل والتخلف فرع الوجوب

وهو لا يستند الى مادة قديمة لان عدم الممكن ازلي لا يستند الى مادة قديمة
الخ للوجود الحادث بعض الاعيان والذهني المذكور وقد علم ان نفيض الامر
يستند الى نقيضه عدما وانما يستند الى مادة قديمة وجودية عند المقابلين بحدوث
العالم فالقول بالعلة عندهم علة لادعاء لها اما مهية

قوله وهي متعاقبة وهي اي مهية عدمية لا تقتضي محلا موجودا تقوم به كما يقوله
الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم وهو الحدوث الزماني يستند الى
مادة قديمة لان الحادث الزماني يتوقف على شرط حادث اذ المتوقف
على شرط قديم قديم ايضا وذلك ان الشرط يتوقف على شرط اخر حادث
وهلم جرا فيتوقف كل حادث على حادث الى ما لا نهاية له وهي متعاقبة
لان المجتهد يبطلها برهان التطبيق ولا بد لهذا المجموع المتعاقب افراده
منه محل مخصص بذلك الحادث المفروض اولا والا لزم الترجيح بلا مرجح
فاذن لذلك المحل استعدادات متعاقبة كل واحد منها مسبوق بالاخر
لا الى نهاية وهذه الاستعدادات امور وجودية لا تقوم الا بمحل موجود
لتفاوتها بالقرب والبعد والشدة والضعف ولا يتصور التفاوت
في هذه الامور في العدم الصرف الذي ذلك لان المتوقف على شرط قديم
انما يلزم ان يكون قديما اذا كان هذا الشرط شرطا لوجوده في الازل كما
لا يصح ان يكون الشرط القديم لوجود ممكن ما شرطا لوجوده في الازل
لاستلزامه التناقض لان عدم الممكن ازلي فلو صح ان يكون الشرط القديم
شرطا لوجوده في الازل اجتمع وجوده وعدمه في الازل فظهر ان الشرط
القديم الذي هو اقتضاء الاستعداد الذاتي العدمي للماهية المعدومة
الغير المجعولة الوجود للممكن انما يكون شرطا لوجوده متاخرا عنه عدما
متاخرا حقيقيا لا يجتمع المتقدم فيه مع المتاخر فثبت حدوث
المعلول الاول بمعنى المسبوقية بالعدم سبقا حقيقيا منه غير لزوم
تسلسل في الشروط والاستعدادات المتعاقبة التي لا تنتظم الا
بحركة سرمدية مستلزمة لقدم الجسم المتحرك فالفلك حادث حدوثا

ما دون الزماني
دليل بطلان قدم على الحق
وهذا الاستعداد الذاتي ليس عدميا
صرفا بل عدما مقتضيا في
نفسه كما مر

اجزاء الزمان على بعض الخ اي وان
المتكلمون يسمون المتقدم المذكور تقدما
انيا بالمعنى المراد لهم وربما يسمونه تقدما
تيا لان تقدمه وقع على العالم عندهم
سادس غير الاقسام الخمسة المشهورة
عنى التقدم ا ه

اجزاء الزمان بلا شك اذ لو كان الزمان زمان لزم التسلسل وكذا الاربعة الباقية منتفية عنه اجزاء الزمان لصحة الاجتماع بين المتقدم والمتاخر فيها وامتناع الاجتماع في اجزاء الزمان واذا بطل الاقسام الخمسة صح اربعة اقسام وهو التقدم الذاتي الذي لا يجامع المتقدم فيه المتاخر في غير زمان بخلاف التقدم الذاتي في قسمي العلة والطبع وذلك لان الزمان لكونه كالحركة التي هي هيئة غير قارة لا استقرار له يعرض لاجزائه الفرضية تقدم وتاخر لعدم الاستقرار الذي هو ذاتي للزمان لا لشيء اخر فيكون التقدم ذاتيا لا يجامع فيه المتقدم المتاخر في غير زمان واما كون التقدم عارضا لاجزاء الزمان بالذات وللزمانيات بالعرض بواسطة الزمان فهو تقريش لكون التقدم ذاتيا بالمعنى المذكور للغايرين للقسمين فتقدم بعض الاجزاء على بعض تقدم الشيء على الشيء بالذات لا تقدم الشيء على الشيء بالزمان اذ لا زمان للزمان فسميته زمانيا لم يكن المتقدم لا يجامع المتاخر مع كونه ذاتيا في غير زمان وكونه ذاتيا في غير زمان مع ان المتقدم لا يجامع المتاخر صحيح لقول المتكلمين ان تقدم الواجب تعالى على العالم قسم سادس كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض في انه تقدم لا يجامع المتقدم فيه المتاخر في غير زمان وكون التقدم عارضا للزمانيات بالعرض لا يستلزم ان يكون غير زماني كذلك فان الواجب تعالى متقدم على اول موجود من العالم تقدما ذاتيا لا يجامع فيه المتقدم المتاخر بالذات لا بالعرض لكونه في غير زمان فظهر ان ما ذكره المحشي من ان التقدم عارض لاجزاء الزمان بالذات والزمانيات بالعرض لا يترتب عليه بطلان قول المتكلمين كما قرعه المحشي بل المتفرع عليه تصحيحه فمن وقف فيه الشرط فلمتامل الامر في الخ ا ه وبالله التوفيق ذي الجود والآء ه ومنها قولنا ان قول ابن

المذكورين يصح فيها الاجتماع بين المتقدم
والمتاخر ويمتنع فيها الاجتماع في اجزاء
الزمان ا ه

قف على قوله قدس سره و
الاقسام الاربعة الباقية اي التي
اقسام التقدم منتفية عن اجز
الخ

قف على قوله واذا بطل الاقسام
اي التي هي اقسام للتقدم صح ان
سادس الخ اي صح ان تقدم الحق
العالم قسم سادس

سادس ح

قف عدم الاستقرار
للزمان ذاتي له
ا ه
قف على قوله
قدس سره فيكون
التقدم ذاتيا
الخ اي فيكون تقدم الحق
ذاتيا لا يجامع فيه المتقدم المتاخر في غير
وهذا التقدم الذاتي المسمى عند
بالتقدم الزماني بالمعنى المراد عندهم
للتقدم بالذات والتقدم بالطبع
يصح فيهما الاجتماع بين المتقدم
والمتاخر فالله اعلم

قف على قوله قدس سره وكون التقدم
للزمانيات بالعرض لا يستلزم ان يكون
غير الزماني كذا الخ قال الواجب تقدم
على العالم في غير زمان ا ه

قف على قوله قدس سره فان
الواجب تقدم متقدم على اول موجود
من العالم تقدما زمانيا لا يجامع فيه
المتاخر في غير زمان الخ اي لانه تقدم
ليس بزماني فلا يقاس بالزمانيات

عليه ح

وهذا هو المراد بالحدوث الزماني عندهم يراد عليهم اعتراض المحشي
والحق الذي يجامع فيها المتقدم تقدما لا يجامع فيه المتقدم
من غير زمان فتسميته اي التقدم زمانيا لتجدد كونه للمتقدم لا يجامع
والايجاب والاتي منه ذلك عند ثبوت الاختيار وانتفاء الوجوب
وبالله التوفيق علام الغيوب • قوله واما الكشف فلانا ولا علينا

اقول هذا على اطلاقه غير صحيح لانا قلنا العالم محدث بالنص الصحيح
والكشف الصريح المؤيد بالشرع المعصوم منه الخطا ولا شك ان الشرع
حجة على كل موءمن بالشرع فكذلك الكشف المؤيد بالشرع فمثل هذا
الكشف حجة لمن آمن وعلى من انكر ومنها قولنا ذهب المليون
الى ان العالم حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعد بد لا يجامع فيها البعد
القبل وهذا هو المراد بالحدوث الزماني والحق انه متقدم على العالم
تقدما لا يجامع فيه البعد القبل منه غير زمان فيقدمه تعالى على العالم
قسم سادس غير الاقسام الخمسة المشهورة ربما يسمونه تقدما ذاتيا
كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض الخ قال المحشي التقدم
الزماني يعرض لاجزاء الزمان بالذات وللزمانيات بالعرض لانه
هو لا يجامع بالذات اجزاءه بعضها وهي بتوسط الزمان لا تجامع
لا بالذات فما زعمه المتكلمون باطل لكن تقدم العلة كالواجب على
الزمان منه حيث العلية والمعلولية لكن منه حيث ان شرط المعلولية
الامكان ومنه لوازم الامكان سبق العدم الصريح الواقعي لا الاعتباري
كما زعمه الحكماء لزم حدوث العالم بالحدوث الدهري الزماني كما هو
الحق الصريح الموافق للشرع الصحيح فمن كان مسترشدا لا متعنتا فليقبله
انتهى اقول التقدم الزماني الذي نفاه المتكلمون عنه اجزاء الزمان
هو بمعنى كون المتقدم في زمان سابق على زمان المتاخر وهذا منفي عنهم

للزمان بالمعنى المراد بالمتكلمين للوجود الاول من الممكنات من غير ان يكون وقت عدمه ممتدا امتدادا ثبوتيا عريا عن الوجود فيا
ذا تحقق ذلك بطل قول الحكماء ان كل
حادث مسبوق بموجود غير قار الذات يعني الزمان يعتد اركرة الفلك
سبوق بزمان وهلم محض متعين
جزاء في نفس الامر وليس ما في نفس
مر عدم صرف وقد مر بطلان
يهم ان الحدوث بمعنى المسبوقية
عدم وهو الحدوث الزماني
تند على مادة قد يسمى لان
لك حادث جدد وثانيا زمانيا
عنى المراد للمتكلمين سابق الا المعلول كالعالم تقدم بالذات كما هو راى الحكماء ولا ينافي المعية والمقارنة
بالزمان منه حيث العلية والمعلولية لكن منه حيث ان شرط المعلولية
الامكان ومنه لوازم الامكان سبق العدم الصريح الواقعي لا الاعتباري
كما زعمه الحكماء لزم حدوث العالم بالحدوث الدهري الزماني كما هو
الحق الصريح الموافق للشرع الصحيح فمن كان مسترشدا لا متعنتا فليقبله
انتهى اقول التقدم الزماني الذي نفاه المتكلمون عنه اجزاء الزمان
هو بمعنى كون المتقدم في زمان سابق على زمان المتاخر وهذا منفي عنهم

وقوله قدس سره فيصح ان يقال هذه ذات مع مقارنته له بالزمان واما قبل استفادة الوجود فلا مقارنة اذ لا يصح الا افادة الاحال كون المعلول معدوما وبالفعل الخ

في نفسه متقدم على وجوده من علته بالذات مع مقارنته له بالزمان و اما قبل استفادة الوجود فلا مقارنة اذ لا يصح الا افادة الاحال كون المعلول معدوما وبالفعل الخ **قال** المحشي هذه المقدمة انما تكون حقة من حيث ان تقدم عدمه بالفعل اي في الواقع وهو العدم الغير المتكمم من لوازم الامكان الذي هو من شرائط التاثير وليس فيها قصور الا من حيث عدم الوصول الى ما هو مناط التحقيق في هذا المطلب العويص العالي انتهى **اقول** صدق المحشي في انه لا قصور فيها الا من حيث عدم الوصول الى ما هو مناط التحقيق فانا قد بينا ان وقت عدم المعلول الاول مقارن لوجود الواجب تعالى ووقت وجوده تابع لوجود الواجب تعالى ووقت عدم العقل الثاني والفلك الاول مقارن لوقت وجود المعلول الاول ووقت وجودهما تابع لوقت وجوده لا مقارن وان هذه الاوقات الثلاثة متعاقبة تعاقبا حقيقيا لا يجامع المتاخر المتقدم لاستلزامه التناقض فوقت عدم المعلول الاول لا نكم فيه واما وقت عدم الفلك الاول ففيه امتداد لان وقت عدمه هو وقت عدم المعلول الاول مع وقت وجوده وهما متعاقبان تعاقبا حقيقيا فالحصر في العدم الغير المتكمم من القصور المذكور • والحمد لله الغفور الشكور • **ومنها** قولنا واذا لم يصح ان يكون موجودا بالفعل الا حين الافادة والتاثير المتاخر عنه العدم بالفعل المقارن لوجود العلة لم يكن وجوده مقارنا لوجود العلة بل متاخرا عنه تاخرا حقيقيا لا يجامع معه في الازل كما لا يجامع عدمه في الازل الخ **قال** المحشي هذا مبني على ان من شرائط العلة والايجاد امكان المعلول المستلزم لسبق العدم الصريح الواقعي الغير المتكمم الذي لا يكون فيه شيء دون شيء الذي هو احد قسمي الحدوث الزماني

على قوله قدس سره فانا قد بينا ان وقت عدم المعلول الاول مقارن لوجود الواجب تعالى الخ

ان وقت عدم المعلول الاول مقارن لوجود الواجب تعالى ووقت وجوده تابع لوجود الواجب تعالى ووقت وجود العقل الثاني والفلك الاول مقارن لوقت وجود المعلول الاول ووقت وجودهما تابع لوقت وجوده لا مقارن وان هذه الاوقات الثلاثة متعاقبة تعاقبا حقيقيا لا يجامع المتاخر المتقدم لاستلزامه التناقض فوقت عدم المعلول الاول لا نكم فيه واما وقت عدم الفلك الاول ففيه امتداد لان وقت عدمه هو وقت عدم المعلول الاول مع وقت وجوده وهما متعاقبان تعاقبا حقيقيا لا يجامع المتاخر المتقدم فالحصر في العدم الغير المتكمم من القصور المذكور الخ

على قوله قدس سره ولا شك ان المتقدم لا يصح ان يكون علة للوجود فتقدمه تقدم بالطبع فيكون شرطا للتاثير وجزءا من علة التامة الخ

المتقدم لا يصح ان يكون علة للوجود فتقدمه تقدم بالطبع فيكون شرطا للتاثير وجزءا من علة التامة الخ **قال** المحشي هذا على زعمهم لا ينافي الازلية حتى يلزم عدم تمامية العلة الا بد ويلزم ان يكون التقدم بالطبع انتهى **اقول** هذا غلط ظاهر وهو عجيب من مثله فان الكلام في تقدم عدم المعلول على وجوده صريحا بلا اشتباه لا في تقدم الواجب تعالى ولا شك ان العدم المتقدم لا يصح ان يصير علة للوجود فتقدمه بالطبع فيكون شرطا للتاثير وجزءا من علة التامة فالمقارن لوجود الواجب ازلا عدم المعلول المقارن لا حدثيا جيء فلا يصح ان يكون وجوده ايضا ازليا لاستلزامه التناقض وهذا ظاهر لمن لم يقبح حب الشيء في بصره بصيرته **واما** قوله والا لامكان وان كان شرطا لكن على زعمهم لا ينافي الازلية الخ فاعجب لانه احتجاج بعين الدعوى المردودة منه غير زيادة • **اوردها** سعد وسعد مشتمل ما هكذا تورد يا سعد الابل • **ومنها** قولنا ومناط الغلط ان المعلول بعد استفادته الوجود من العلة اذا قطع النظر عنه علته كان معدوما في نفسه في عين زمان وجوده من علته فيصح ان يقال حينئذ ان عدمه

على قوله قدس سره فيصح ان يقال هذه ذات مع مقارنته له بالزمان الخ

في نفسه متقدم على وجوده من علته بالذات مع مقارنته له بالزمان الخ

على قوله قدس سره فانا قد بينا ان وقت عدم المعلول الاول مقارن لوجود الواجب تعالى الخ

ان وقت عدم المعلول الاول مقارن لوجود الواجب تعالى ووقت وجوده تابع لوجود الواجب تعالى ووقت وجود العقل الثاني والفلك الاول مقارن لوقت وجود المعلول الاول ووقت وجودهما تابع لوقت وجوده لا مقارن وان هذه الاوقات الثلاثة متعاقبة تعاقبا حقيقيا لا يجامع المتاخر المتقدم لاستلزامه التناقض فوقت عدم المعلول الاول لا نكم فيه واما وقت عدم الفلك الاول ففيه امتداد لان وقت عدمه هو وقت عدم المعلول الاول مع وقت وجوده وهما متعاقبان تعاقبا حقيقيا لا يجامع المتاخر المتقدم فالحصر في العدم الغير المتكمم من القصور المذكور الخ

الاولى

قف على قوله قدس سره واذا لم يصح ان يكون المعلول موجودا بالفعل الا حين الافادة والتاثير المتاخر عنه العدم بالفعل المقارن لوجود العلة لم يكن وجوده الى المعلول مقارنا لوجود العلة الخ

كلمة

بيان الامكان يستلزم سبق العدم

وهو المسمى بالدهري فيلزم ان يكون هذا السبق منه لو لزم العلية والمعلولية
ولا يلزم التخلف ولا السقدم المخالف للشرع ولا التعطيل الذي يلزم من
القول بالامتداد للموهوم منه غير واهم الذي يجري فيه طلب التخصيص
بجزء منه دون جزء ولا الاعتذار بان الوهمي لا يجري فيه طلب التخصيص
ومن تامل فيما ذكرنا علم ان هذه الآراء الفاسدة كلها نشأت من
عدم التمييز بين ما هو الحق وبين ما ذهب اليه اوهامهم الغلطة ومن
عدم الوصول الى ما هو الحق الذي هو مناط هذه الاوهام والآراء الباطلة
وما علمت ان العدم الواقعي لا يلزم ان يكون مقارنا لامتداد الزمان
الذي هو من اغلاط الوهم تامل تعرف انتهى **اقول** ليس في
كلامي ادعاء لزوم ان يكون العدم الواقعي مقارنا لامتداد الزمان
بل فيه التصريح بانا لا نقول بتاخر المعلول الاول عن الواجب تعالى مدة
مديدة ولا قصيرة بل وجوده تابع لوجود الواجب تعالى بلا بون وامتداد
زماني بينهما لكن انتفاء امتداد الزمان الوهمي في وقت عدم
الاول لا يستلزم انتفاءه في وقت عدم العقل الثاني والفلك الاول لما مر
من ان وقت عدمهما هو وقت عدم المعلول الاول مع زيادة ووقت
وجوده وهما متعاقبان تعاقبا حقيقيا ولا يلزم منه القول بهذا ان يكون
تخصيص الايجاد بجزء دون جزء تخصيصا منه غير مخصص لما مر ان مراعاة
الحكمة تقتضي الجود والرحمة ايجاد الاشياء في اوقاتها اللائقة بها و
هي التي تقتضي استعدادات ماهياتها الذاتية وقوعها فيه وهي
مختلفة فاختلفت الاوقات لذلك فلا استواء لاجزاء الزمان في
ذلك فلا يلزم التعطيل ولا التخصيص من غير مخصص ولا التخلف فالقول

على قوله وما علموا ان العدم الواقعي لا يلزم ان يكون مقارنا لامتداد الزمان الذي هو من اغلاط الوهم الخ

على قوله قدس سره ليس في كلامي ادعاء لزوم ان يكون العدم الواقعي مقارنا لامتداد الزمان بل فيه التصريح بانا لا نقول بتاخر المعلول الاول عن الواجب تعالى مدة لا مديدة ولا قصيرة بل وجوده تابع لوجود الواجب تعالى بلا بون وامتداد زماني بينهما لكن انتفاء امتداد الزمان الوهمي في وقت عدم المعلول الاول لا يستلزم انتفاءه في وقت عدم العقل الثاني والفلك الاول لما مر من ان وقت عدمهما هو وقت عدم المعلول الاول مع زيادة ووقت وجوده وهما متعاقبان تعاقبا حقيقيا ولا يلزم من القول بهذا ان يكون تخصيص الايجاد بجزء دون جزء تخصيصا من غير مخصص الخ

على قوله قدس سره على ما حاصله ان المعلول الاول وما يقتضيه بالذات او بالوسايط القديمة قديم مستفيد الوجود من الواجب تعالى ازلا مبني على ان جميع ما لا بد منه في وجود ممكن ما حاصل في الازل ولهذا جعلوا التاخر عن الازل مستلزما للمحالات اي

بان هذا من الآراء الفاسدة منشاه كون قائله غاب عنه العلم بالاستعدادات وبالله التوفيق لنور الارض والسموات • **ومنها** قولنا القول بان المعلول الاول وما يقتضيه بالذات او بالوسايط القديمة قديم مستفيد الوجود منه الواجب ازلا مبني على ان جميع ما لا بد منه في وجود ممكن ما حاصل في الازل ولهذا جعلوا التاخر عنه الازل مستلزما للمحالات وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون المعلول الاول متاخرا عنه الازل كائنا بعد ان لم يكن بعدية ذاتية بالمعنى المراد عند المتكلمين **قال** المحشي قد عرفت فساد البعدية الذاتية بالمعنى المراد عندهم ومنه يعرف فساد هذا السند وبقي اصل المنع وبيان حقيقته على نحو ما حققنا انفا انتهى **اقول** قد بينا صحة البعدية الذاتية بالمعنى المراد عندهم وبينا القصور في حصر المحشي العدم في الغير المتكلم فلا تحقيق فيما عد التحقيق • وبالله التوفيق • **ومنها** قولنا لا تعطيل للجود لانا لا نقول بتاخر المعلول الاول عنه الواجب تعالى مدة لا مديدة ولا قصيرة وانما نقول بتاخره عنه الواجب تعالى تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد للمتكلمين وهذا يتحقق بان يكون وجوده تابعا لوجود الواجب تعالى بلا بون وامتداد زماني بينهما ولا يتوقف على ان يكون بينهما مدة الخ **قال** المحشي ما ذكره كله منطبق على الجدة الذاتية عند الدهري وسبق العدم الغير المتكلم ولا ربط له بالحدوث الزماني الامتدادي الموهوم الذي هو راي المتكلمين وقد اشتبه عليه وخلط او سمع هذا منهم وفهم منه ذاك وكله خبط وخلط انتهى **اقول** قد وقع التصريح بانا لا نقول بتاخر المعلول الاول عن الواجب مدة لا مديدة ولا قصيرة وانما نقول بتاخره عنه تاخرا ذاتيا لا يجامع التقدم فيه المتاخر

على قوله قدس سره فالقديمية قديم مستفيد الوجود من الواجب تعالى ازلا مبني على ان جميع ما لا بد منه في وجود ممكن ما حاصل في الازل الخ

على قوله قدس سره فالقديمية قديم مستفيد الوجود من الواجب تعالى ازلا مبني على ان جميع ما لا بد منه في وجود ممكن ما حاصل في الازل الخ

على قوله قدس سره لا تعطيل للجود لانا لا نقول بتاخر المعلول الاول عن الواجب تعالى مدة لا مديدة ولا قصيرة وانما نقول بتاخره عنه تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد للمتكلمين الخ

على قول المحشي ما ذكره كله منطبق على الجدة الذاتية عند الدهري وسبق العدم الغير المتكلم ولا ربط له بالحدوث الزماني الامتدادي الموهوم الذي هو راي المتكلمين الخ

ولا يبقى خفاء في ان القول بالبعد يد الذاتية بالمعنى المراد للمتكلمين بعد التصريح المذكور انما المراد منهم مجرد كون المتقدم لا يجامع المتاخر سواء تحقق الامتداد الوهمي كما في وقت عدم العقل الاول او لم يتحقق كما في وقت عدم العقل الاول عدم العقل الاول فلا اشتباه ولا خلط ولا خبط لمن فهم المراد لكن المسارعة وقلة التامل قد يوجب الانحراف عنه سنن السداد والله رقيب على العباد • ومنها قولنا ومنه يظهر اندفاع الانقلاب لوضوح ان الحادث بعد خمسين الف سنة مثلا ممكن الوجود في الازل بمعنى انه ممكن في الازل ان يوجد في وقته في الازل ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق فكذلك نقول في المعلول الاول انه ممكن في الازل ان يوجد في الوقت الوهمي التابع للازل المتاخر عنه بالذات بلا بون بينهما قال المحشي هذا ايضا خبط وخلط لانه اذا سلمت الزمان الامتدادي وان كان موهوما فهو قابل للقسمة والزيادة والنقصان ولزم التعطيل واتجه سوال سبب التخصيص ولزم التخلف ولا مدفع لهذه المفاسد الثلاث الا بالقول بالحدوث الدهري حتى لا يلزم القدم المخالف للشرع انتهى اقول هذا ايضا من مفاسد المسارعة وقلة التامل اذ قد سبق ان الافاضة بحسب الاستعداد في ايجاد المعلول الاول في الوقت الوهمي التابع لوجود الحق الازلي افاضة بمقتضى استعداده مراعاة لكمالة بمقتضى الجود والرحمة وهو المخصص لايجاده بأول جزء من الامتداد فان ايجاده في وقت عدمه الازلي يستلزم اجتماع النقيضين وتاخره عن الوقت الذي يليه وقت عدمه بلا فاصل تعطيل للجود وكذا ايجاد العقل الثاني والفلك الاول في الوقت الذي يليه بلا فاصل

على قوله قدس سره انما المراد منه مجرد كون المتقدم لا يجامع المتاخر سواء تحقق الامتداد الوهمي كما في وقت عدم العقل الاول او لم يتحقق كما في وقت عدم العقل الاول

على قوله قدس سره ومنه يظهر ان الانقلاب لوضوح ان الحادث بعد خمسين الف سنة مثلا ممكن الوجود في الازل بمعنى انه ممكن في الازل ان يوجد في وقته في الازل ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق فكذلك نقول في المعلول الاول انه ممكن في الازل ان يوجد في الوقت الوهمي التابع للازل المتاخر عنه بالذات بلا بون بينهما الخ

على قول المحشي ولا مدفع لهذه المفاسد الثلاث الا بالقول بالحدوث الدهري حتى لا يلزم القدم المخالف للشرع انتهى

على قوله قدس سره اذ قد سبق ان الافاضة بحسب الاستعداد في ايجاد المعلول الاول في الوقت الوهمي التابع لوجود الحق الازلي افاضة بمقتضى استعداده الخ

قف على قوله قدس سره وهو ان الاستعداد المخصص لايجاده بأول جزء من الامتداد فان ايجاده في وقت عدمه الازلي يستلزم اجتماع النقيضين وتاخره عن الوقت الذي يليه وقت عدمه بلا فاصل تعطيل للجود وكذا ايجاد العقل الثاني والفلك الاول في الوقت الذي يليه بلا فاصل افاضة بمقتضى الاستعداد الذاتي الغير المجعول ايضا الخ

على قول المحشي ولا مدفع لهذه المفاسد الثلاث الا بالقول بالحدوث الدهري حتى لا يلزم القدم المخالف للشرع انتهى

افاضة بمقتضى الاستعداد الذاتي الغير المجعول ايضا فلا يلزم شيء من المفاسد الثلاث ولا القدم • والحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم

ومنها قولنا وكما لا تعطيل ولا انقلاب كذلك لا تخلف للمعلول عن علته التامة لان مجيء الوقت الموهوم التابع للازل من تمام علته قال المحشي يرد عليه سوال سبب التخصيص في ايجاد العالم وقت مجيء هذا الوقت اهو خصوصية هذا الوقت وهو مذهب الكعبي مع ان اجزاء الزمان متشابهة لا خصوصية لها او امر حادث في هذا الوقت وننقل الكلام اليه ولزم التسلسل اقول قد مر الجواب عنه وهو ان سبب التخصيص هو الاستعداد الذاتي لماهية المعلول الغير المجعول له والاستعدادات الذاتية مختلفة في الاقتضاء فاختلفت اوقات الايجاد لذلك وكون اجزاء الزمان متشابهة في ذواتها لا ينافي اختلافها باختلاف الاقتضاءات للاستعدادات • ومنها قولنا ولا يلزم التسلسل لعدم احتياج الموهوم الى مؤثر ولا الترجيح بلا مرجح لكون استعداد الممكن مرجحا لتعلق الارادة بايجاده في ذلك الوقت الموهوم التابع للازل قال المحشي ان كان هو الامكان الاستعدادي الموجود فلا بد له من محل موجود وهو باطل وان كان الامكان الذاتي وكان مرجحا لتعلق الارادة بايجاده في ذلك الوقت فان كان ذلك الوقت امتدادا منقسما فلا بد له من مرجح لتخصيص الايجاد بجزء منه دون جزء اخر وان كان غير امتداد ولا منقسم متكمم كان دهر الازمانا موهوما وكان تابعا للازل فظهر الخلط والخبط مما ذكرنا آنفا فقد بر انتهى اقول قد تقدم ان هذا الاستعداد ليس هو الامكان الاستعدادي الذي

قف على قوله قدس سره لان مجيء الوقت الموهوم من تمام علته الخ

قف على قول المحشي يرد عليه سوال سبب التخصيص في ايجاد العالم وقت مجيء هذا الوقت اهو خصوصية هذا الوقت او امر حادث في هذا الوقت وننقل الكلام اليه الخ

قف على قوله قدس سره وهو ان سبب التخصيص هو الاستعداد الذاتي لماهية المعلول الغير المجعول له والاستعدادات الذاتية مختلفة في الاقتضاء فاختلفت اوقات الايجاد لذلك وكون اجزاء الزمان متشابهة في ذواتها لا ينافي اختلافها باختلاف الاقتضاءات للاستعدادات الخ

قف على قوله قدس سره ولا يلزم التسلسل لعدم احتياج الموهوم الى مؤثر ولا الترجيح بلا مرجح لكون استعداد الممكن مرجحا لتعلق الارادة بايجاده في ذلك الوقت الموهوم التابع للازل الخ

قف على قول المحشي فان كان ذلك الوقت الموهوم امتدادا منقسما فلا بد له من مرجح لتعلق الارادة بايجاده في ذلك الوقت لتخصيص الايجاد بجزء منه دون جزء اخر وان كان غير امتداد ولا منقسم متكمم كان دهر الازمانا موهوما وكان تابعا للازل الخ

على قوله قدس سره قد تقدم ان هذا الاستعداد ... فكان الاستعداد الذى الذى يقوم بمحل موجود ولا هو الامكان الذاتى وانما هو قابلية خاصة وهى امر عدمى قايم بماهية الممكن المعدومة الثابتة فى نفس الامر الغير المجعولة يقتضى وجود الماهية فى وقت معين على وجه خاص والله سبحانه وتعالى بمقتضى جوده ورحمته راعى الحكمة بافاضة الوجود على الماهيات المعدومة على طبق مقتضيات استعداداتها الذاتية فالمرجح لتخصيص الايجاد بجزء معين من الوقت الممتد المنقسم هو هذا الاستعداد الذاتى العدمى الغير المجعول وهو المذكور فى قول الحكماء ان المبدء عام الفيض بالنسبة الى جميع الممكنات فلا يختص ايجاده ببعض دون بعض الا لاختلاف استعدادات القوابل

امر موجود يقوم بمحل موجود ولا الامكان الذاتى وانما هو قابلية خاصة وهى امر عدمى قايم بماهية الممكن المعدومة الثابتة فى نفس الامر الغير المجعولة يقتضى وجود الماهية فى وقت معين على وجه خاص والله سبحانه وتعالى بمقتضى جوده ورحمته راعى الحكمة بافاضة الوجود على الماهيات المعدومة على طبق مقتضيات استعداداتها الذاتية فالمرجح لتخصيص الايجاد بجزء معين من الوقت الممتد المنقسم هو هذا الاستعداد الذاتى العدمى الغير المجعول وهو المذكور فى قول الحكماء ان المبدء عام الفيض بالنسبة الى جميع الممكنات فلا يختص ايجاده ببعض دون بعض الا لاختلاف استعدادات القوابل

على قوله قدس سره ومن المعلوم ان استعداد المجردات لا تقوم بالمادة اذ لا مادة لها فهو قايم بماهيتها المعدومة والاستعداد الوجودى اذا ظهر فهو من صور هذا الاستعداد الثبوتى ومقتضياته الخ

ومن المعلوم ان استعداد المجردات لا تقوم بالمادة فهو قايم بماهيتها المعدومة والاستعداد الوجودى اذا ظهر فهو من صور هذا الاستعداد الثبوتى ومقتضياته فالمعلول الاول والفلك الاول وجودهما بعد عدمهما بعدية حقيقية فى غير زمان محقق فالعالم حادث كان بعد ان لم يكن

اذ لا مادة لها

اذ ظهر ج

على قوله قدس سره فالمعلول الاول والفلك الاول وجودهما بعد عدمهما بعدية حقيقية لا يجامع البعد فيها القبل سواء كان وقت عدمه غير منقسم كالمعلول الاول او منقسما كالفلك الاول فظهر للذكى المنصف منشأ الخلط والخبط وبالله التوفيق وبيده ملكوت الحل والربط ومنها

بعدية لا يجامع البعد فيها القبل سواء كان وقت عدمه غير منقسم كالمعلول الاول او منقسما كالفلك الاول فظهر للذكى المنصف منشأ الخلط والخبط وبالله التوفيق وبيده ملكوت الحل والربط ومنها

قوله ولا كون الزمان موجودا حال عدمه لان الموهوم لا وجود له فى الخارج ومع ذلك يصح للعقل ان يحكم بتقدم بعض اجزائه على بعض الخ قال المحشى اذا كان الزمان امتدادا كان عرضا ولا بد له من محل يقوم به فلا يجوز قيامه بذاته والا لكان جوهرا فيكون امرا ممتدا الا امتدادا و الكلام فيه وعلى اى تقدير فلا بد له من وجود احاقى وهم واهم او فى

على قول المحشى اذا كان الزمان امتدادا كان عرضا الخ

الخارج سواء كان امتدادا زمانيا او مكانيا وصحة حكم العقل باعتبار هذا الوجود الوهمى فى اوهام العقول الحاكمة فى زمان الحكم لا فى الازل

واما قوله واذا جاز تاخر المعلول الاول عن الواجب تعالى فقد عرفت ان هذا التاخر والتقدم هو باعتبار العلية والمعلولية وما فيه التاخر هو الوجود ولا تقدم ولا تاخر فيه بالذات من حيث هو وجود والا لما تقدم وكذا العكس بخلاف التاخر الذاتى عندهم لاجزاء الزمان فان ما فيه التاخر هو الزمان والزمان لا يحتاج فى تاخره الى زمان اخر بل متاخر بذاته فلا يجوز ان يكون تاخر المعلول الاول عن الواجب اعنى القسم الاول منه تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد عندهم اعنى القسم الثانى فظهر ان هذا كله خبط وخلط وظهر ايضا ان القبلية التى فى كان الله قبل كل شئ ليست هى التقدم الذاتى بالمعنى المراد عندهم بل هى التقدم العلى الواقعى الدهرى اللازم لوجود العلة وامكان المعلول كما ذكرنا انفا انتهى اقول قد سبق ان الزمان الوهمى امتداد عدمى ثبوتى والعرض المحتاج الى محل يقوم به هو الامتداد الوجودى وان المراد بالوهمى ليس الموجود فى الوهم والا لصح الاستدلال بالحديث كان الله ولم يكن شئ غيره بل ما يتوهم الواهم انه امتداد وجودى لكنه ليس كذلك فى نفس الامر لكونه عدميا ثبوتيا فانا قد بينا ان العقل الاول زمان وجوده تابع لوجود الحق تعالى وزمان عدمه مقارن لوجوده تعالى وزمان وجود العقل الثانى والفلك الاول تابع لزمان وجود العقل الاول لا مقارن وهذه الاوقات الثلاثة متعاقبة تعاقبا حقيقيا [illegible] التقدم فقد وجد العقل الاول والثانى والفلك

[illegible] ول زمان وجوده تابع لوجود الحق تعالى وزمان عدمه مقارن لوجوده [illegible] ن وجود العقل الاول لا مقارن وهذه الاوقات الثلاثة متعاقبة تعاقبا حقيقيا [illegible] ا الاول والثانى والفلك الاول لا فى امتداد وجودى بل

منه ج

قف على قول المحشى وظهر ان القبلية التى فى كان الله قبل شئ ليست هى التقدم الذاتى بالمعنى المراد عند المتكلمين بل هى التقدم الواقعى الدهرى اللازم لوجود واما كان المعلول الخ

قف على قول المصنف قدس سره قد سبق ان الزمان الوهمى امتداد عدمى ثبوتى والعرض المحتاج الى محل يقوم به هو الامتداد الوجودى والمراد بالوهمى ليس الموجود فى الوهم لما صح الاستدلال بالحديث كان الله ولم يكن شئ غيره اى فنفى الغير ازلا يعم عدم الواهم فى الازل بل المراد ما يتوهم الواهم اى فيما لا يزال انه امتداد وجودى اى بين الواجب تعالى و المعلول الاول لكنه ليس كذلك اى ليس الامر كما توهمه الواهم من الامتداد لكون الزمان المعدوم عليه بكان الله فى الحديث عدميا ثبوتيا الخ اى لا وجود له اصلا خارجا

قف على قوله قدس سره فقول المحشي قد عرفت ان هذا التاخر والتقدم هو باعتبار العلية والمعلولية باطل وقوله وما فيه اتاخر هو الوجود ولا تاخر فيه بالذات من حيث هو وجود والا لما تقدم ترجمان عن المقصد الخ

قف على قوله قدس سره ونفع بعلومه اذ المتاخر هو المعلول والمعلول الوجود الخاص المفاض على الماهية للعدمية الغير المجعولة الا الوجود من حيث هو

قف على قوله قدس سره ولا شك ان المفاض على الماهية المعدومة في الازل متاخر عن المفيض له تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد لانه في زمان وجودي اذ لو قارن المفاض المفيض لاجتمع وجود الماهية مع عدمها ازلا وهو تناقض الخ

قف على قوله قدس سره واما قوله اي المحشي بخلاف التاخر الذاتي عندهم كاجزاء الزمان فان ما فيه التاخر هو الزمان والزمان لا يحتاج في تاخره الى زمان اخر بل متاخر بذاته فايراده هنا من الكجايب الخ

قف على قوله قدس سره فان هذا هو الذي ذكره المتكلمون حيث قالوا ان تقدم الواجب كيتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض في ان كلا منهما لا يجامع المتقدم في المتاخر لا في زمان بالمعنى المراد كما ان تقدم ذاتي لا في زمان بالمعنى المراد فكيف يورد دليله

الاول لا في امتداد وجودي بل في امتداد عدمي نبوتي واذ قد بينا ان وقت وجود العقل الاول تابع لوجود الواجب ووقت عدم مقارن لوجود الواجب لامتناع ان يكون وجوده مقارنا لوجود الواجب فانه يستلزم التناقض فقد ثبت ان تقدم وقت عدمه على وقت وجوده كتقدم بعض اجزاء الزمان الوجودي على بعض منه حيث انه تقدم ذاتي لا في زمان وصح ان وجود المعلول الاول متاخر عن وجود الواجب تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد للمتكلمين لا في زمان

قف على قوله قدس سره فقول المحشي قد عرفت ان هذا التاخر والتقدم هو باعتبار العلية والمعلولية باطل وقوله وما فيه اتاخر هو الوجود ولا تاخر فيه بالذات من حيث هو وجود والا لما تقدم ترجمان عن المقصد الخ

قف على قوله قدس سره ونفع بعلومه اذ المتاخر هو المعلول والمعلول الوجود الخاص المفاض على الماهية للعدمية الغير المجعولة الا الوجود من حيث هو

قف على قوله قدس سره ولا شك ان المفاض على الماهية المعدومة في الازل متاخر عن المفيض له تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد لانه في زمان وجودي اذ لو قارن المفاض المفيض لاجتمع وجود الماهية مع عدمها ازلا وهو تناقض الخ

قف على قوله قدس سره واما قوله اي المحشي بخلاف التاخر الذاتي عندهم كاجزاء الزمان فان ما فيه التاخر هو الزمان والزمان لا يحتاج في تاخره الى زمان اخر بل متاخر بذاته فايراده هنا من الكجايب الخ

قف على قوله قدس سره فان هذا هو الذي ذكره المتكلمون حيث قالوا ان تقدم الواجب كيتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض في ان كلا منهما لا يجامع المتقدم في المتاخر لا في زمان بالمعنى المراد كما ان تقدم ذاتي لا في زمان بالمعنى المراد فكيف يورد دليله

يورد دليلهم في موضع الرد عليهم مجرد الدعوى فظهر ان الاشارة في قوله هذا الكلام خبط وخلط الى ما ذا في الحقيقة **واما قوله** وظهر ايضا ان القبلية التي في كان الله قبل كل شئ ليست هي التقدم الذاتي بالمعنى المراد عندهم فبطلانه ظاهر مما قررناه منه انها هي التقدم الذاتي الذي لا يجامع المتقدم فيه المتاخر في غير زمان **قوله** بل هي التقدم العلي الواقعي الدهري الخ **اقول** هذا التقدم الدهري للواجب تعالى على العالم ان كان المتقدم فيه لا يجامع المتاخر كما مر سابقا بانه احد قسمي الحدوث الزماني فلا معنى لنفي ان تكون القبلية في الحديث هي التقدم الذاتي بالمعنى المراد عند المتكلمين لان ينزم اعتراض بما ذكروه وان كان المتقدم فيه يجامع المتاخر كالتقدم العلي عند الحكماء فلا معنى لجعله احد قسمي الحدوث الزماني فانظر ماذا ترى وفي الحديث طوبى للسابقين الى ظل عرشه الذين اذا اعطوا الحق قبلوه واذا سئلوه بذلوه **ومنها** قولنا يصح للعقل الحكم بتقدم بعض اجزاء الزمان الوهمي على بعض ولا يتوقف ذلك على ان يكون للامتداد الموهوم اسم موجود الخ **قال** المحشي قد مر جوابه وما هو الحق فيه وان فيه الخبط والخلط فلا نعيده انتهى **اقول** قد بينا ان عدم العالم ازلي وان وقت وجود العقل الاول تابع لوجود الحق متاخر عنه تاخرا ذاتيا بالمعنى المراد لا في زمان وان وقت وجود العقل الثاني والفلك الاول سابقا حقيقيا على وقت وجود العقل الاول والفلك الاول لا في زمان بالمعنى المراد فهذه الاوقات الثلاثة متعاقبة ولا زمان قبل الفلك الاول وجودا بل قد تحقق امتداد نبوتي متميز الاجزاء وهو عين الدليل على صحة حكم العقل بتقدم بعض اجزاء الزمان الوهمي على بعض فليس ما مر من المحشي فيه هو الحق فظهر ان [illegible] الخبط والخلط بعد البيان **ومنها** انا نقلنا

قف على قول المحشي بل هي التقدم العلي الواقعي الدهري الخ

قف على قوله قدس سره اقول هذا التقدم الدهري للواجب تعالى على العالم ان كان المتقدم فيه لا يجامع المتاخر كما مر سابقا بانه احد قسمي الحدوث الزماني فلا معنى لنفي ان تكون القبلية في الحديث هي التقدم الذاتي بالمعنى المراد عند المتكلمين لان هذا ان كان المتقدم فيه لا يجامع المتاخر كما مر سابقا بانه احد قسمي الحدوث الزماني فلا معنى لجعله احد قسمي الحدوث الزماني الخ

قف على قوله طوبى للسابقين في الحديث

قف على قوله قدس سره يصح للعقل الحكم بتقدم بعض اجزاء الزمان الوهمي على بعض ولا يتوقف ذلك على ان يكون للامتداد الموهوم اسم موجود الخ

قف على قوله قدس سره قد بينا ان عدم العالم ازلي الخ

قف على قوله قدس سره ولا زمان قبل الفلك الاول وجودا بل قد تحقق امتداد نبوتي متميز الاجزاء وهو عين الدليل على صحة حكم العقل بتقدم بعض اجزاء الزمان الوهمي على بعض الخ

قف على قوله قدس سره وجود المعلول بعد وجود العلة من غير زمان فاصل بينهما بعدية ذاتية بالمعنى المراد للمتكلمين وذلك لاقتضاء الاستعداد الذاتي لماهية المعدومة وجوده بايجاد الفاعل في هذا الوقت المتصل بالازل الخ اي واذا كان استعداد ماهية المعلول الاول المقتضي وجود ماهيته في الوقت المتصل بالازل كان وجوده في ذلك الوقت بمرجح وهو اقتضاء الاستعداد الذاتي وجوده فيه والله اعلم وحيث لا زمان فاصل بين وجود المعلول الاول وبين ايجاد الفاعل فبعديته ذاتية بالمعنى المراد للمتكلمين اي

قف على قوله قدس سره وجود المعلول بعد وجود العلة من غير زمان فاصل بينهما بعدية ذاتية بالمعنى المراد للمتكلمين اي حيث ان استعداد المعلول الاول المقتضي وجوده بايجاد الفاعل له في هذا الوقت الوهمي المتصل بالازل والله اعلم

بايجاد الفاعل ج

قف على قوله المحشي هذا الذي ذكره يعني المؤلف انما يصح في الحدوث الدهري وتقدم العدم الغير المتكلم حتى يكون تارة من غير بعد واعتداد بينهما اي بين وجود الفاعل وبين وجود المعلول الاول الخ

ن ٣

المخصص

قف على قول المصنف قدس سره وقت العدم الصريح الواقعي الغير المتكلم انما هو وقت عدم المعلول الاول وقد مر منا القول بذلك واما وقت عدم المتكلم لعقل الفاعل والفلك الاول فقد بينا انه متكلم كمعا عدميا ثبوتيا والاعتداد العدمي كالاعتداد الوجودي المخصص للايجاد بجزء منه دون جزء هو الاستعداد الذاتي للماهية المعدومة فاندفع ما اورده شارح التجريد وبطل قوله لا مدفع له الا القول بالعدم الصريح الخ واما قوله حتى يدفع شبهة الموهوم منه غير واهم وراسم ايضا فمبني على ظنه ان المراد بالوهمي الموجودي الوهم والواسم في الازل ووجوده

قف على قول المحشي لا مدفع شارح التجريد الا القول بالعدم لان وقت غير وقد مر

في الوهم الحادث وجود حادث لا ازلي وقد مر ان هذا ليس المراد كيف وهذا المعنى منافي للاستدلال بالحديث كان الله ولم يكن شيء غيره بل المراد ما مر ان الوهم يتخيل ان ثمة امتدادا وجوديا وليس ذلك موافقا لنفس الامر فهو امتداد وهمي لا وجود له في الذهن ولا في الخارج فافطن لهذا الخلط ابين هو بعد هذا التقرير وبالله التوفيق واليه المصير

قف على كلام سيدنا الشيخ الاكبر قدس السر الاعطر ونبه وبعلومه فما احسنه من كلام موافق للشرع والعقل والكشف المؤيد بالبرهان

ومنها انا نقلنا عن الشيخ محي الدين نفع الله به انه قال في كتاب انشاء الدوائر العالم لم يكن موجودا في عينه ثم كان من غير ان يكون بينه وبين موجده زمان يتقدم به عليه فيتأخر به عنه فيقال فيه بعدا وقبلا هذا محال وانما هو متقدم بالوجود كتقدم امس على اليوم فاندفع في غير زمان لا نفس الزمان فعدم العالم لم يكن في وقت لكن الوهم يتخيل ان بين وجود الحق ووجود الخلق امتدادا انتهى قال المحشي هذا ايضا مؤيد بل شاهد صريح على حقية الحدوث الدهري وان الاكابر منه السلف من قال بالحدوث الزماني فمراده منه انما هو الحدوث الدهري لانه قسم منه لا الزماني الواقع في متن امتداد الزمان كما فهمه المصنف انتهى حصل آخر ما كتبه المحشي من الحواشي على المسلك المختار اقول ليس في كلامي منه اولا والى آخره ان العقل الاول والثاني والفلك الاول واقعة في متن امتداد الزمان الوجودي بل فيه التصريح بان الزمان وهي محض وانه لا مدة بين الواجب وبين وجود العقل الاول فلا وجه لفهم المحشي من هذا الكلام ان الحادث في الزمان الوهمي واقع في متن امتداد الزمان ولا يلزم منه كون العقل الاول لا امتداد لوقت عدمه ان يكون وجوده واقعا في غير امتداد

قف على قول المحشي هذا ايضا مؤيد بل شاهد صريح على حقية الحدوث الدهري وان الاكابر من السلف من قال بالحدوث الزماني فمراده منه انما هو الحدوث الدهري لانه قسم منه لا الحدوث الزماني الواقع في متن امتداد الزمان الخ

على قوله قدس سره ووقت وجوده بعد وقت وجود العقل الاول وابقى هذا الوقت
مثلا انه متعاقبة تعاقبا حقيقيا وهو عين الدليل على ان ثمة امتدادا وهميا توجد هذه الامور
لذى اقتضاه الاستعداد الذاتى مراعاة
مراد المتكلمين من العالم بعضه متاخر عن
الاول وبعضه بامتداد زمانى
كالحوادث اليومية الخ

قفـ
على قوله قدس سره ومقصود الشيخ
دين نفع الله به نفى الامتداد بين
لحق و بين وجود العالم كما صرح به
ى عقلة المستوفى حيث قال وما بين الو
جودين امتداد ولكن بينهما ارتباط
لحدث بالقديم انتهى مع التصريح
بان تقدم الحق على العالم كتقدم امس
على اليوم وهو القسم السادس الذى
ذكره المتكلمين الخ

قفـ
على قوله قدس سره وقد سبق
النقل عن الشيخ محى الدين رضى الله تعالى عنه
فى الباب ٩٦ من
قد تقدم العدم للممكنات نفسا نفسيا
لان الممكن يستحيل عليه الوجود ازلا فلم
يبق الا ان يكون ازليا العدم ونفى
الامتداد بين الوجودين ليس نفيا
للامتداد الوهمى لوجود العقل الاول
والثانى والفلك الاول ولا مستند ما
له كما ظن المحشى ان الحدوث الزمانى
فى اطلاق اكابر السلف المراد بالحدوث
الدهرى بالمعنى الذى يريده المحشى

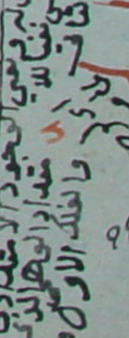

وهى لان وقت وجوده بعد وقت عدم بعديته حقيقية لان عدمه ازلى
ووجوده تابع لوجود الحق تعالى ووقت وجود العقل الثانى والفلك
الاول بعد وقت وجود العقل الاول وان بين الاوقات متعاقبة
تعاقبا حقيقيا وهو عين الدليل على ان ثمة امتدادا وهميا توجد هذه
الامور فى اجزائه على الترتيب الذى اقتضاه الاستعداد الذاتى مراعاة
للحكمة عقتضى الجود والرحمة فتقدم الواجب تعالى على العالم تقدم
ذاتى بالمعنى المراد للمتكلمين والعالم بعضه متاخر عنه الواجب تعالى
بلابون كالعقل الاول وبعضه بامتداد وهمى كالفلك الاول وبعضه
بامتداد زمانى وجودى كالحوادث اليومية ومقصود الشيخ محى الدين
نفع الله به نفى الامتداد بين الحق تعالى وبين وجود العالم كما صرح به
فى عقلة المستوفى حيث قال وما بين الوجودين امتداد
ولكن بينهما ارتباط الحدث بالقديم انتهى مع التصريح بان تقدم
الحق تعالى على العالم كتقدم امس على اليوم وهو القسم السادس الذى
ذكره المتكلمون وقد سبق النقل عنه فى المسلك المختار اذ قال
فى الباب ٩٦ من قد تقدم العدم للممكنات نفسا نفسيا لان
الممكن يستحيل عليه الوجود ازلا فلم يبق الا ان يكون ازلى العدم ونفى
الامتداد بين الوجودين ليس نفيا للامتداد الوهمى لوجود
العقل الاول والثانى والفلك الاول ولا مستند له فليس كما ظن ان الحدوث
الزمانى فى اطلاق اكابر السلف المراد به الحدوث الدهرى
بالمعنى الذى يريده المحشى فان الشيخ نفع الله به ذكر فى عقلة المستوفى
ان النفس الكلية بعد العقل فى المرتبة الثانية وان العرش الرحمانى

بعدها فهى مترتبة ترتبا حقيقيا فى غير زمان وجودى عنده مع انه لا زمان
بين اول موجود من العالم وبين الواجب تعالى عنده كما تقدم وبالله التوفيق
والله اعلم **خاتمة** تشتمل على نوادر فيها احاديث مسندة
تبركا وذكرى للذاكرين **اخبرنا** شيخنا العارف بالله صفى الدين احمد
ابن محمد المدنى نفع الله به بسنده السابق فى اول الكتاب
الى الحافظ ابى نعيم الاصفهانى قال **ثنا** ابو محمد عبد الله بن
جعفر بن احمد بن فارس **ثنا** ابو نصر يونس بن حبيب بن
عبد القاهر العجلى **ثنا** ابو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسى
ثنا حماد بن سلمة هو ابن دينار البصرى عن يعلى بن عطاء هو
العامرى الطايفى عن وكيع بن حدس ويقال عدس هو ابو مصعب
العقيلى عن عمه ابى رزين هو لقيط بن عامر العقيلى رضى الله عنه
قال كان النبى صلى الله عليه وسلم يكره ان يسأل فاذا سأله ابو رزين
اعجبه قال قلت يا رسول الله اين كان ربنا قبل ان يخلق السموات
والارض قال كان فى عماء ما فوقه هواء وما تحته هواء ثم خلق
العرش على الماء **اخبرنا** شيخنا العارف بالله صفى الدين احمد بن محمد
المدنى نفع الله به بسنده السابق الى الحافظ ابى نعيم الاصفهانى
عن الحافظ ابى القاسم سليمان بن احمد الطبرانى **ثنا** محمد بن عبد الله
ابن عرس **ثنا** وهب بن زريق ابو هريرة المصرى **ثنا** بشر بن
بكير **ثنا** الاوزاعى **ثنا** عطاء عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان لله ملكا لو قيل
له التقم السموات والارضين السبع بلقمة واحدة لفعل تسبيحه

سبحانك حيث كنت وبه الى الطبراني ثنا محمد بن داود بن اسلم
ثنا عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر ثنا ابي عنه ابيه عنه جده محمد
ابن المنكدر عنه انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أذن لي ان أحدث عن ملك من حملة
العرش رجلاه في الارض السفلى وعلى قرنه العرش وبين شحمة
اذنه وعاتقه خفقان الطير سبعمائة يقول ذلك الملك سبحانك
حيث كنت اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد
المدني نفع الله به بسنده الى الحافظ ابن حجر عنه الى اسحق ابن ابراهيم
ابن احمد التنوخي عنه ابي نصر محمد بن محمد الشيرازي عنه جده ابي النصر
محمد بن هبة الله الشيرازي عنه الحافظ ابي القاسم ابن عساكر الدمشقي
عن ابي الحسن عبيد الله بن محمد بن ابي بكر البيهقي عنه جده الامام
ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي انا ابو القاسم عبد الرحمن بن عبيد
الخزفي ببغداد انا احمد بن سلمان هو ابو بكر النجاد ثنا عبيد بن
عبد الواحد بن شريك ثنا نعيم بن حماد ثنا عثمان بن كثير بن دينار
عنه محمد بن مهاجر عنه عروة بن رويم عنه عبد الرحمن بن غنم عنه
عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان من افضل ايمان المرء ان يعلم ان الله معه حيث
كان اخبرنا شيخنا العارف بالله احمد بن محمد المدني نفع الله به
بسنده السابق الى الفخر علي المقدسي عنه عفيفة بنت احمد
الغار خانية عنه فاطمة بنت عبد الله الجوزجانية عنه ابي بكر محمد بن
عبد الله بن احمد بن ريذة الاصفهاني عنه الحافظ ابي القاسم سليمان

سنة ... حيث كنت رواه الحافظ ابو يعلى عن ابي هريرة بلفظ هو بيتوسبحانك اينما كنت وابو نعيم
قال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد ورجاله الصحيح ... ج ... ص ...

ابن احمد الطبراني ثنا خيرون بن عيسى المغربي ثنا يحيى بن سليمان
الجعفري ثنا عباد بن عبد الصمد ابو معمر عنه انس بن مالك رضي
الله عنه عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلبت
حاجة فاحببت ان تبلغ فقل لا اله الا الله وحده لا شريك له العلي العظيم
لا اله الا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم لسبحان الله الذي لا اله الا هو
الحي الحليم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين
كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل
يهلك الا القوم الفاسقون كانهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او
ضحاها اللهم اني اسالك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك
والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم اللهم لا تدع لي
ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا دينا الا قضيته ولا حاجة من
حوائج الدنيا والاخرة الا قضيتها برحمتك يا ارحم الراحمين
اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد المدني نفع
الله به بهذا السند الى الطبراني ثنا محمد بن ابراهيم النحوي ابو عامر
الصوري ثنا سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل الدمشقي
ثنا شعيب بن اسحق ثنا مسعر بن كدام عنه علقمة بن مرثد عنه
عبد الرحمن بن سابط عنه خالد بن الوليد رضي الله عنه انه اصابه
ارق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اعلمك كلمات
اذا قلتهن ثمت قل اللهم رب السموات السبع
وما اظلت ورب الارضين السبع وما اقلت ورب الشياطين
وما اضللن كن لي جارا من شر خلقك جميعا ان يفرط على احد منهم

في الاوسط والصغير ... صورة بلا ... بسند ... ا

او يطغى عز جارك ولا اله غيرك اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين
احمد بن محمد المدني نفع الله به اذا الزين زكريا عن عز الدين عبد الرحيم
ابن الفرات المصري عن محمود بن خليفة المنبجي عن الحافظ شرف الدين
عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عن ابي الحسن علي بن الحسين المعروف
بابن المقير البغدادي عن ابي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري
عن ابي الفوارس طراد بن محمد الزينبي عن ابي الحسين علي بن محمد المعدل
عن ابي علي الحسن بن صفوان البردعي عن الحافظ ابي بكر عبد الله بن
محمد بن ابي الدنيا البغدادي ثنا احمد بن عبد الاعلى ثني ابو بلال
الاشعري عن محمد بن ابان عن ابي عبد الله القرشي عن الحارث
العكلي ان رجلا جاء الى الحسن بن علي يستعين به على ابيه
في حاجة فقال له الحسن ان امير المؤمنين قد خلاني بيت
اذا جزبا من خلافيه قال فاذهبني الى الباب حتى اسمع كلام
امير المؤمنين قال فسمعته يقول يا كهيعص يا نور
يا قدوس يا حي يا الله يا رحمن ردد ها ثلاثا اغفر لي الذنوب
التي تحل النقم واغفر لي الذنوب التي تغير النعم واغفر لي
الذنوب التي تورث الندم واغفر لي الذنوب التي
تحبس القسم واغفر لي الذنوب التي تهتك العصم واغفر
لي الذنوب التي تنزل البلاء واغفر لي الذنوب التي تعجل
الفناء واغفر لي الذنوب التي تديل الاعداء واغفر لي الذنوب
التي تقطع الرجا واغفر لي الذنوب التي ترد الدعا واغفر لي
الذنوب التي تحبس غيث السماء واغفر لي الذنوب التي

بإذا له الغلبة في

تظلم الهواء واغفر لي الذنوب التي تكشف الغطا اخبرنا شيخنا
العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد المدني نفع الله به بسنده الى ابن
ابي الدنيا ثنا داود بن عمرو ثنا عبد الله بن المبارك عن يحيى بن ايوب
عن عبيد الله بن زحر عن خالد بن ابي عمران ابن عمر رض الله عنهما قال
قلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء
الدعوات لاصحابه اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا
وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما
تهون به علينا مصايب الدنيا ومتعنا باسماعنا وابصارنا ما احييتنا
واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا
ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا
تسلط علينا من لا يرحمنا اخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين احمد بن محمد المدني
روح الله روحه ونفع به بسنده الى الفخر ابن البخاري عن ابي اليمن
زيد بن الحسن الكندي عن ابي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل
الانصاري عن ابي محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الدوني عن
ابي نصر احمد بن الحسين القاضي الدينوري المعروف بالكسار عن
الحافظ احمد بن محمد بن اسحق القاضي الدينوري المعروف بابن
السني قال حدثني عبد الله بن شبيب عن عبد الملك عن
زيد بن سنان حدثنا عمرو بن الحصين ثنا ابراهيم بن عبد الملك
عن قتادة عن سعيد بن ابي الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال اذا اصبح
اللهم ... منك في نعمة وعافية وستر فاتم نعمتك

الضبي

على وعافيتك وسترك في الدنيا والاخرة ثلاث مرات اذا اصبح
واذا امسى كان حقا على الله ان يتم عليه ح وبالاسناد السابق
الى الحافظ ابن حجر قال في تخريج حديث الاذكار ووجدت
لحديث ابن عباس شاهدا اخبرني ابو اليمن محمد بن محمد بن
محمد بن اسعد بن عبد الكريم ثنا المحدث ابو الحسن علي بن محمد
الهمداني من لفظه انا ابو عبد الله بن ابي الذكر انا ابو صادق الحسن
ابن يحيى بن الصباح انا عبد الله بن رفاعة انا ابو الحسن الخلعي انا
عبد الرحمن بن عمر ثنا محمد بن احمد بن ابي الاصبغ ثنا مقدام بن داود
ثنا حبيب بن ابي حبيب ثنا هشام بن سعد عمه زيد بن اسلم
عمه عطاء بن يسار عمه ابي هريرة رضي الله عنه قال صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فسمعته دعا بهذا الدعاء
اللهم اني اصبحت منك في نعمة وعافية فاتمم علي نعمتك
وعافيتك وارزقني شكرك اللهم بنورك اهتديت و
بفضلك استغنيت وبنعمتك اصبحت وامسيت انتهى
اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله واليك يرجع الامر
كله ما شاء الله لا قوة الا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي و
على آله وصحبه وسلم • اللهم اغفر لي ذنوبي كلها فانه لا يغفر
الذنوب الا انت • اللهم قدس نفسي من الشبهات
والاخلاق السيئات والحظوظ والغفلات • واجعلني عبدا
مطيعا لك في جميع الحالات • اللهم استجب دعواتي وآمن روعاتي

دعوت للمجد والساعون قد بلغوا حال حائلهم
هذا النفوس والمجد حتى مل اكثرهم دون المجد والقعود دونه الاذرا
وكابدوا المجد حتى ذاقوا طعمه وعانق المجد من اثر الكلم
لا تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا الصبرا

قوله وقد بين استدراكه قدس سره

حاصل ما قدمه الشارح ان اذا قيد في حاشية الطيالسي ج
عاب وجب على الكافر الموقوف على نفسه وملوح الا فعل
غير الكفر وقوفا فيكون غير نفسي ولا شك انه ليس نفسي الا
هذا يتوقف نفس عاب و وجب على نفس فيتوقف نفسي
على نفسي ويعود الكلام حتى يلزم التسلسل في توقف
النفسي على تقدير الدور وان كان كل منهما في الواقع والتالي
باطل لوقوع المغايرة بين الكفر مثلا وعدم الكفر فالمقدم مثله
فعلى تقدير وقوع الدور يثبت المغايرة بين الموقوف والموقوف عليه
وحاصل الدفع ان وقوع الدور مع التغاير المذكور محل
فيجاب ان استلزام المحال فتامل فيه محمد شرفي

في نفس الامر ومع المغايرة بين الموقوف والموقوف عليه

اللهم انى اسالك حسن اليقين والعافية فى الدارين •
اللهم احسن عاقبتنا فى الامور كلها واجرنا من خزي
الدنيا وعذاب الاخرة برحمتك يا ارحم الراحمين • آمين •
سبحان ربك رب العزة عما يصفون • وسلام على المرسلين •
والحمد لله رب العالمين • قال المؤلف عفى الله
عنه تم تسويد يوم الخميس خامس ربيع الاول سنة ١٠٩٤ بمنزل بظاهر
المدينة المنورة على خير ساكنها افضل الصلاة والسلام • عدد
خلق الله بدوام الله الملك العلام • والحمد لله رب العالمين •

وتمت هذه النسخة ضحى يوم الاثنين ٢١ ربيع الثانى
سنة ١٠٩٤ بربا ط امير المومنين على بن ابى
طالب كرم الله وجهه ورضى عنه وعن كل
الصحابة اجمعين بظاهر المدينة
المنورة على خير صاحبها
افضل الصلاة
والسلام
عدد خلق
الله
العلام

بلغ معارضة وتصحيحا فرحمى
آخرها ٢٨ من جمادى الاخر
سنة ١٠٩٤

ورق
٣٠٦

12/352